الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

أثر الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب:
بلغلام نور الدين

الأستاذ المشرف:
- الرايس مبروك

/http://www.univ-biskra.dz

رقم التسجيل:	MASTER / 2017
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2016 _ 2017

التشكرات

بعد شكر الله تعالى وحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وساعد في إتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد، ونخص بالذكر:

- الأستاذ المشرف " **رايس مبروك** "على الجهد المبذول و التوجيهات القيمة في اعداد هذا العمل المتواضع
- الأستاذ الكريم الأستاذ الدكتور " **داودي الطيب** " على هذا العمل والذي كان السند لي لا سيما بفضل توجيهاته و إثراءاته القيمة لإنجاح هذا العمل.
- إلى كل الأساتذة المتواجدين بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- العائلـــة الكريمـــة و التـــي قدمت لـــي الدعم المادي والمعنوي وأحاطت بالعناية الفائقة عملي هذا.
- أصدقائي الذين لم يبخلوا علي بملاحظاتهم القيمة والدعم المعنوي الكبير.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو من بعيد راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

الإهـــداء

- إلى رمز الحب والعطاء والوفاء، إلى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان، إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة إلى قرة العين **أم-ي العزيزة**.
- إلى من علمني الكفاح والصبر، إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي، إلى ذلك الرجل العظيم **أبـي العزيز**.
- إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني أخي **عبد الكريم** وأخواتي.
- إلى من جمعني بهم منبر العلم، والى كل الأصدقاء والأحباء.
- إلى كل أعمامي وأخوالي، أهلي وأقاربي، صغيرا وكبيرا، وإلى كل من يحمل لقب العابد.
- إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد ونسي قلمي ذكرهم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

ملخص

لقد عرف العالم أزمات اقتصادية متعددة بداية من أزمة الكساد العالمي 1929 وقت العقد الأخير من هذا القرن أين ضربت المكسيك و جنوب شرق أسيا ،نتج عنها تدهور حاد في الأسواق المالية ،و فشل الأنظمة المصرفية المحلية في عديد من الدول ،و تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم. شهدت مفهوم الأزمة الاقتصادية، المتمثل في أنها عبارة عن موقف وحالة حرجة يواجهها متخذ القرار في احد الكيانات الإدارية، ثم التعرض لأسبابها المتعددة و خاصة تأثيرها بقوة على العالم بأسره و ذلك كالتالي: وفيات –تشريد –إفلاس –انهيارات مادية و معنوية و أخيرا خلل في السمعة. و نظرا لتعدد آثارها و خطورتها يجب أولا محاولة تجنبها و ذلك من خلال النصائح التالية: –تكوين فريق لإدارة الأزمات بكل منضمة –التدرب على مواجهة الأزمات و كيفية التعامل المباشر معها –الاستعداد لها و القيام بالتنبؤات اللازمة.... لكن إن تم وقوع أزمة يجب التخلص منها بشتى الطرق لإعادة الكيان لكل منظمة و منع تدميرها وللقيام بذلك هناك عدة مناهج يمكن تطبيقها أهمها المنهج المتكامل و مراحله هي: مرحلة الاختراق: لمعرفة مضمون الأزمة . مرحلة التمركز: وذلك ببناء قاعدة ارتكازية داخل الطرف الصانع للأزمة. مرحلة التوسع: بجذب المؤيدين لقوى الأزمة الصانعة إلى نطاقنا.

الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية، التجارة الخارجية، التداعيات

Résumé

Le monde a connu des crises économiques multiples, le début de la crise de la récession mondiale en 1929 la dernière décennie de ce siècle où le temps a frappé le Mexique et l'Asie du Sud-est, a entraîné une forte dégradation des marchés financiers et les systèmes bancaires locaux ont échoué dans de nombreux pays, et une détérioration importante de la valeur de la monnaie et les cours des actions. A vu le concept de crise économique, l'objectif de celui-ci est une position état critique face par le décideur dans l'une des entités administratives, puis l'exposition à de multiples et provoque des effets spéciaux fortement sur le monde entier et est la suivante: la mortalité -tcherad -avlass -anhiarat matériel et moral, et enfin un défaut réputation. En raison des effets de la multiplicité et la gravité doit d'abord essayer de les éviter, et à travers les conseils suivants: l'équipe -tkoan de gestion des crises dans tous -altdrb liée à la face des crises et la façon de traiter avec eux les -standby directement et faire les prédictions nécessaires .... Mais ce fut une crise il doit être mis au rebut de diverses manières de re-entité pour chaque organisation, et pour empêcher leur destruction et de le faire il y a plusieurs approches qui peuvent être appliquées approche intégrée les plus importantes et les étapes: phase de pénétration: pour voir le contenu de la crise.. Phase de concentration: en construisant une base dans le fabricant du parti d'ancrage de la crise.. La phase d'expansion: pour attirer des partisans des forces de la crise de la fabrication à notre portée.

Mots-clés: crise économique, le commerce extérieur, implications

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	
	الاهداء
	التشكرات
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال و الجداول
أ-ج	**مقدمـــــــــــة**
	الفصل الأول :الأزمات الاقتصادية الماهية و التطور التاريخي
02	**تمهيد**
03	**المبحث الأول :ماهية الأزمات الاقتصادية**
03	المطلب الأول :مفهوم الأزمات الاقتصادية
05	المطلب الثاني: تاريخ الأزمات الاقتصادية
08	المطلب الثاني: خصائص وأسباب الأزمات الاقتصادية
10	**المبحث الثاني :الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم**
10	المطلب الأول :أزمات القرن العشرين
10	المطلب الثاني :الأزمات المالية مطلع القرن الحادي و العشرين
	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: التجارة الخارجية و دور السياسات التجارية.
23	**تمهيد**
24	**المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية ، أسباب قيامها وأهميتها.**
24	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.
28	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.
29	**المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.**
29	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في التجارة الدولية.
32	الفرع الثاني : نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث 1723-1790).

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية.	**35**
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية.	**37**
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية و المنظمة العالمية للتجارة	**43**
المطلب الأول: مفهوم ومبررات السياسات التجارية	**43**
المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسات التجارة الخارجية	**46**
المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة و معايير التفرقة بين التجارة الداخلية و الخارجية.	**52**
خلاصة الفصل.	**60**
الفصل الثالث: آثار الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية و الاقتصاد الوطني الجزائري.	
تمهيد.	**62**
المبحث الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية على دول العالم.	**63**
المطلب الأول: وجهة نظر الإسلام في أسباب الأزمات و تداعياتها.	**63**
المطلب الثاني: آثار الأزمة الاقتصادية.	**65**
المطلب الثالث: إجراءات مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية.	**67**
المبحث الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.	**69**
المطلب الأول: التجارة الخارجية الجزائرية.	**69**
المبحث الثالث: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.	**76**
المطلب الأول: أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.	
المطلب الثاني: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري.	**77**
المطلب الثالث: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.	**78**
المطلب الرابع: الحلول المقترحة لتقليل آثار الأزمتين الماليتين على الجزائر.	**82**
خلاصة الفصل.	**87**
خـــاتمة عامة	90
قائمة المراجـــع	93

قائمة الأشكال و الجداول

قائـــمة الأشكـــال:

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	نمط التخصص والتجارة الخارجية وفقا لنظرية هكشر وأولين.	36
02	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	39
03	نمط التجارة الخارجية للدولة الأصلية خلال دورة حياة المنتج	41
04	ثالوث النظام الاقتصادي الدولي الجديد	54
05	تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية.	76

قائـــمة الجـداول:

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2005- 2012	70
02	تطور الصادرات خلال الفترة 2005- 2012	71
03	التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة2005-2012.	72
04	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2005-2010	74
05	التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري 2008-2009	81

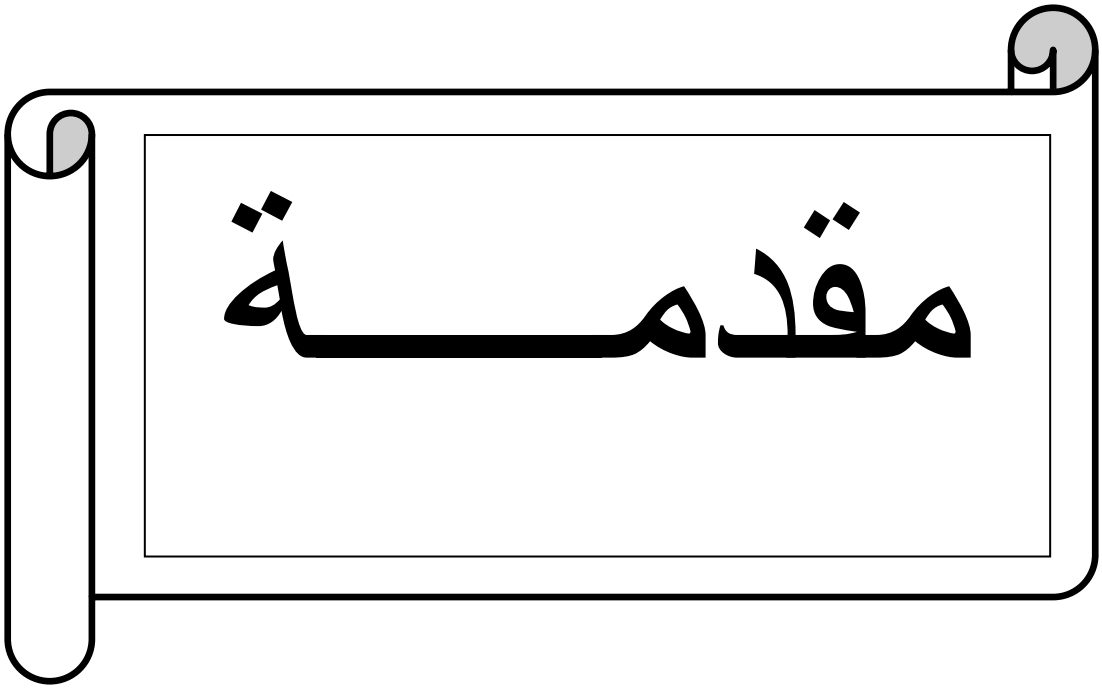
مقدمـــــة

إن للمبادلات التجارية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر، إذ أنها تمثل الركيزة التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية بدءا من نظرية المدرسة الكلاسيكية لآدم سميث " الميزة المطلقة "، و نظرية دافيد ريكاردو " الميزة النسبية" وصولا إلى الاتجاهات الحديثة المفسرة لها، و تنظم حركة التجارة الخارجية بالعديد من نظم و التشريعات و اللوائح و التي تعرف بالسياسة التجارية، و تنتهج هذه السياسة أسلوبين أحدهما ينادي بالحرية التجارية أما الثاني فيدعو الى ضرورة حماية التجارة.

إلا انه عقب الحرب العالمية الثانية و بعد انعقاد مؤتمر هافانا سنة 1948 ظهر إلى الوجود في إطار دولي من شأنه تنظيم حركة التجارة الخارجية يتمثل في المنظمة العالمية للتجارة.

و من الناحية الاقتصادية شهد العالم العديد من التغيرات في ظل النظام العالمي الشمولي الذي أدى إلى تسارع وتيرة ما يعرف التكتلات الاقتصادية و الإقليمية في مختلف أنحاء العالم و اعتبرت بمثابة ملاذ الأخير والحتمي للدول العالم المتقدم و النامية على حد سواء معبر و بذلك على قدرتها على مواجهة التيار الداخلي و الخارجي للأزمات و خاصة بعد انفتاح الأسواق على بعضها البعض و هذا من جهة و من جهة أخرى فقد شهدت الساحة الدولية عدة أزمات اقتصادية و مالية عصفت بالاقتصاد العالمي بداية من أزمة الكساد العظيم سنة 1929، أزمة الرهن العقاري سنة 2008 و غيرها.

و تمتد اثار هذه الأزمات التي تحدث في أي قطر من الأقطار العالم إلى باقي الأقطار الأخرى، لذا يتفاوت حجم الضرر في الدول إلى أخرى تبعا لمستوى الانفتاح على العالم، لذلك ارتأينا من دراستنا هذه تبيين مدى تأثير الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي على التجارة العالمية و من هذا المنطلق نحاول معالجة الاشكالية التالية :

ما هو الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بلأزمات الاقتصادية و أهم الأزمات التي هزت الاقتصاد العالمي ؟
- ما المقصود بالتجارة الخارجية و السياسات التجارية المتبعة ؟
- ما تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة:

- تعود نشأة الأزمة الاقتصادية الحالية إلى الأزمة المالية سنة 2008.
- الأزمة الاقتصادية الحالية أزمة قطاع عام بينما أزمة 2008 أزمة قطاع خاص.
- ساهمت النظريات التجارية في تطوير التجارة الخارجية إلى شكلها الحالي.
- سيكون للأزمات المالية تأثير ايجابي على الواردات الجزائرية.
- سيكون للأزمات المالية تأثير ايجابي على الصادرات الجزائرية.

حدود الدراسة:

كحدود مكانية ثابتة الجزائر هي محل الدراسة محاولة منا إبراز تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر.

الحدود الزمنية التركيز على الأزمات الاقتصادية : الازمة السيادية،.....

أسباب اختيار الموضوع:

- يدخل الموضوع في مجال التخصص (التجارة الدولية)
- الميل الشخصي للموضوع
- حداثة الموضوع و توافقه مع واقع الظروف الاقتصادية

أهداف الدراسة:

- معرفة أسباب الأزمات المالية في نظام الرأسمالي و كيفية مواجهتها.
- إظهار مدى تأثير الأزمات المالية العالمية على التجارة الخارجية.
- إجراء رؤية تقييمية لمدى فعالية الحلول مقترحة في مواجهة الأزمات.

أهمية الدراسة:

تكمن في تسليط الضوء على مدى تأثير الأزمات المالية على واقع التجارة الخارجية، و كيفية الخروج منها،

منهج الدراسة:

نتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف ظاهرة التجارة الخارجية و أهمية النظريات المفسرة لها، إضافة إلى وصف ظاهرة للأزمات المالية، أما المنهج التحليلي فيعتد عليه في تتبع أسباب الأزمات و أثارها على التجارة الخارجية.

الدراسات السابقة:

- عاشور فله،" **تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية**" رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، ترمي هذه الدراسة إلى إبراز مدى مصداقية مبررات تحرير التجارة.
- عادل بالجيل، " **التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي (دراسة مقارنة بين مجموعة 15 و المجموعة 25)**"، رسالة ماجستير(غير منشور)،جامعة الحاج لخضر، باتنة، تبين هذه الدراسة جوانب التكامل الاقتصادي الأوروبي.

- بحث للأستاذ صالح مفتاح، **الأزمة المالية العالمية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، ديسمبر، 2010.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا إلى أربعة فصول رئيسية تخللتها العديد من العناصر الفرعية و ذلك كما يلي:

الفصل الأول:

الإطار النظري للأزمات المالية و الذي تناولنا فيه مفهوم الأزمة المالية و التطور التاريخي لها و أسبابها و نتائجها

الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل التجارة الخارجية المفهوم و النشأة، التطور التاريخي لها، النظريات المفسرة لقيامها، السياسات الخارجية و نظريتها، المنظمة العالمية للتجارة، و أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية.

الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل تداعيات الأزمات الاقتصادية على دول العالم ،و مدى تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية و مدى تأثر اقتصاد الجزائر ككل الأزمات الاقتصادية.

الفصل الأول

الأزمات الاقتصادية الماهية و التطور التاريخي

تمهيد:

الأزمات ا لإقتصادية هي أكثر الموضوعات المألوفة في الأدب الاقتصادي بسبب طبيعتها الدولية وارتباطها بدورات الأعمال، ويشير اندلاع هذه الأزمات وتواترها في الاقتصاد الفزع النفسي والاضطرابات والخوف في آن واحد، وهذا راجع للفظ الأزمة الغير محبب؛ والواقع أنه في ظل التطورات المشاركة التي يشهدها العالم فإن الأزمات أصبحت شيئا متوقعا في أي مكان وزمان يشهدها العالم ومن هنا أصبح الاهتمام بها أكثر من ضروري.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى المباحث التالية :

- **المبحث الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية.**
- **المبحث الثاني :الأزمات الإقتصادية التي عرفها العالم**.

المبحث الأول :ماهية الأزمات الإقتصادية

لقد عرفت الأزمات الإقتصادية مند مدة طويلة، حيث كان الاقتصاديون يسعون إلى التعرف على حيثياتها من جميع الجوانب، حتى يتعرفوا على أسبابها والتأثيرات التي يمكن أن تنجم عنها، فيتمكنوا من إيجاد حلول ناجعة لها للحد من الآثار المحتملة، وكذلك تجنب مثل هذه الأزمات في المستقبل.

المطلب الأول :مفهوم الأزمات الإقتصادية

تعد الأزمات الإقتصادية من أهم المواضيع الاقتصادية التي درج الاقتصاديين على دراستها و تحليلها، نظرا لطبيعتها الدورية و ارتباطها الوثيق بالحياة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية

حتى نلم بتعريف الأزمات الإقتصادية، لا بد أن نعرفها لغة واصطلاحا كما يلي:

أولا :لغة: حيث اختلفت تعاريفها من لغة إلى أخرى ويتبين ذلك من خلال التعاريف التالية:

ويقصد بالأزمة في اللغة العربية الشدة والقحط، ويقال :أزمة السنة أي أشتد قحطها الأزمة على أنها نقطة تحول إلى الأحسن أو الأسوأ؛ ويعرفها قاموس Webster ويبستر بأنها وقت أو قرار حاسم أو حالة لا مستقرة تشمل تغيرا حاسما وغير متوقع[1].

- ✓ قدرة حرجة او حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم، هجمة مبرمجةمن الألم، كرب أو خلل وظيفي و هي ايضا :
- ✓ نقطة تحول الى الأحسن أو الأسوء في مرض خطير ، أو خلل في الوظائف أو تغيير جذري في حالة الانسان و في أوضاع غير مستقرة[2].

ويعرفها قاموس أمريكان هريتيدج American heritage بأنها نقطة تحول في تطور ما، ويفسر نقطة التحول بأنها: وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل وضرورة اتخاد قرار محدد.

ثانيا :اصطلاحا: لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة الاقتصادية لكن هناك مفاهيم مبسطة للمصطلح نذكر منها:

عرفت دائرة العلوم الاجتماعية الأزمة المالية؛ بأنها حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهي لحظة حاسمة تحميل تحولا نحو الأسوأ أو الأحسن.

وهذا المفهوم يتفق مع المعنى اللغوي للأزمة، من وجود الشدة والقحط، كما يعكس واقع الأزمة المالية العالمية التي تعكس بدورها وجود قحط وشدة في الأموال نتيجة الخلل في الائتمان العقاري وتعثر المدينين.

---

[1] أشرف محمد دوابة، **الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية**، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة، مصر، 2009، ص 114.

2 نعيم ابراهيم الظاهر، **ادارة الأزمات، مدخل متكامل**، اثراء للنشر و التوزيع، عمان،2009،ص 21.

يعرف الاقتصاديون الأزمة بأنها :انهيار ثقة مفاجئ في جزء النظام المصرفي أو كله، أو اضطراب غير متوقع في سوق العملات بسبب انهيار أسعار الصرف[1] .

الأزمة الإقتصادية هي التي تعكس انهيار النظام المالي، مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي، فيمكن أن تبدأ الأزمة بإحدى المتغيرات المالية، ثم سرعان ما تنتشر إلى كل فروع هذا النظام المالي، ثم إلى الاقتصاد الوطني ككل[2].

كما يعرف كانط KUNT فيقول بأنها عبارة عن اضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء إعسار الاختيار و المخاطر المعنوية ، أما سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكونون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية[3].

واستنادا لكتاب "Mania,panics and crashes" يقترح "E.Barthalon" تعريف ثاني للازمة والتي يعتبر انها عبارة عن ارتفاع شديد وسريع في الطلب على النقود لإغراض احتياطية فعلا.فإذا راود المستثمرين شكوك حول قيمة الأسهم والسندات فانهم يحولون أصولهم الى ودائع بنكية اما ذا كانت الثقة في هذه البنوك محل شكوك فانهم سوف يحولونها الى سيولة ,واذا ما فقدت عملتهم الوطنية مصداقيتها فانهم سوف يحولونها الى عملات اجنبية او الى ذهب وبالتالي سوف يتحول الطلب على النقود نحو الذهب او العملات الأجنبية .[4]

من التعريفات السابقة يتضح لنا أن مشاكل السيولة والإعسار تعتبر من الملامح أو من المظاهر العامة للأزمات الاقتصادية ويتم التفريق بين أزمة السيولة وأزمة الإعسار باعتبار أنه في الحالة الأولى) أزمة سيولة (يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة اتجاه دائنيه حتى و لو كانت القيمة الحالية لأصوله موجبة بمعنى أنه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات سحب المودعين في لحظة ما على الرغم من انه يمكن القيام بذلك في أوقات أخرى .أما الإعسار فهو أشد خطورة فالتزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول ويكاد يكون البنك في حالة إفلاس فعلي ولا يقتصر الأمر على هاتين الظاهرتين المصاحبتين للازمات المالية، بل أن هناك مظاهر أو أعراض أخرى بعضها يرجع لعوامل خارجية والبعض الآخر لعوامل داخلية وتُشير الدارسة إلى وجود مزيج من هذه العوامل مثل تدهور معدلات التبادل الدولي، الارتفاع الحاد في سعر فائدة الدولار الأمريكي، تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، تزايد العجز المالي الداخلي، انخفاض قيمة العملة و قد وضعت أزمة شرق آسيا

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **المتغيرات العالمية للمنظمات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007 ، ص111.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **الديون الصفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 ،189

3 عبد النبي إسماعيل الطوخى، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية للفائدة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر،2008

[4] ايت بشير عمار،**الازمات المالية واصلاح النظام النقدي الدولي** رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر,السنة الجامعية 2001/2000,ص 1.

إن هذه الأزمة (والتي تعني الانخفاض السريع والشديد للكميات والأسعار التي تقيس النشاط البنكي والمالي) تتميز بظهور الميل نحو التهرب والتخلي على الأصول المملوكة آنفا وذلك في محاولة لتغيير طبيعتها وتحويلها. [1]

المطلب الثاني: تاريخ الأزمات الإقتصادية:

شهد العالم بين نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى التعويم المعمم للعملات مرحلة طويلة من الاستقرار المالي و مع ذلك تزال أزمة عام 1929 خالدة في الذاكرة الجماعية من خلال الكساد الكبير و انتشار الشمولية و في نهاية اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ربما نكون قد استنتجنا بأن الأزمات الإقتصادية ما هي إلا أحداث نادرة تتميز بالتغيرات واسعة تؤدي في الأخير إلى نتائج كارثيية ، وهذا دليل على اننا فقدنا الفكرة البسيطة التي تكون بأن الاستقرار حالة نادرة و التغير هو القانون الثابت الوحيد في العالم.

سنحاول الإلمام بجوانب هذا العنصر من خلال عرض ابرز الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم منذ أكثر من ثلاث قرون.

الفرع الأول :نظرة تاريخية عن الأزمات الاقتصادية:

تعتبر الأزمة المالية من أوهم وجوه الأزمة الاقتصادية و لأهميتها نتناولها فيما يلي:

تعتبر الأزمات المالية حوادث متكررة و عادية في ظل النظام المتبع، حيث ان تكون في مركز تفكيرنا واهتماماتنا.

ان تاريخ الرأسمالية مملوء و حافل بالفقاعات و انهيار البورصات عائد للأزمات بمختلف أنواعها، دليل ذلك مختلف الدراسات الإحصائية التاريخية التي أعدها بعض الباحثين و التي أحصت العشرات من الأزمات المالية الكبرى.

أولا: الاتجاه نحو تناسي الأزمات المالية السابقة:

يجعلنا ذكر الأزمة المالية الأسيوية نتذكر أراء الصحافة و مختصين قبل اندلاع الأزمة في عام 1997 و التي ذهبت في غالبيتها الساحقة الى اعتبار النموذج الأسيوي الأفضل عالميا و حتى إلى التكهن بأن القرن

1 آيت بشير عمار ، **الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي** مرجع سابق، ص 01.

الواحد والعشرين سيكون قرن دول الباسيفيك، ففي نظرة المختصين كانت أسيا تتمتع بالعديد من المزايا كسكان شباب وحيويين، روح المبادرة، حكمت الدول، احترام العمل و النظام، فقد كان من غير اللائق القول بأن النتائج الاقتصادية لأسيا تخفي العديد من المشاكل، و أن من وراء القيم الأسيوية هناك انتشار واسع لرشوة و الفساد السياسي، وان النظام التعليمي المحافظ كان السبب في العجز الحاصل في مجال الإبداع.

لقد جعلتنا العوامل السابقة نقول بأن الأزمة الأسيوية لعام 1997 تبدو في العموم كحدث غير مفهوم ، إلا أن القليل من التفكير المنطقي و الممارسة الميدانية كانت ستبين بأن هذه الأزمة كانت منتظرة إن لم نقل حتمية؛ بالإضافة إلى الأزمات الأخرى:

أ -**الأزمة المصرفية:** تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحدى البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، و تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة ، و لها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال و التحويل ، و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، و تحدث بالترادف مع أزمة العملة[1].

ب-أزمة الديون: تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة؛ وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي

ج- أزمة النقد الأجنبي: تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها،أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

و يميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات" الطابع القديم " أو "الحركة البطيئة" و بين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، و الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

[1] محمود جاد الله، **إدارة الأزمات** ، دار اليمامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 21 .

أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد سواء كان عاما أو خاصا بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية و الرأسمالية الأكثر تحررا و تكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

إن التجربة المبينة على تذكر الأخطاء السابقة تقودنا إلى الاحتياط من 03 نقاط على الأقل:

- عادة ما تكون الأزمات المالية المسبوقة بفترات من البهجة يكون فيها استعمال الفكر السليم شبه مستحيل، نشير إلى العبارة الشهيرة التي قالها ارفينغ فيشر قبل انهيار أكتوبر 1929 ببضعة اسابيع فقط، يبدو أن البورصة قد وصلت إلى مستوى عالي و بصفة دائمة، ولذلك وجب على الجميع المحافظة على برودت الأعصاب و إتباع المنطق السليم.
- التنبؤ بوقوع انهيار في البورصة بعامين من قبل او بيومين من بعد يعتبر الشيء من دون نفع اذ يقول بول سام ولسين بأن البورصة وال ستريت تنبأت بست من الانهيارات التسع الأخيرة، كما أنه من غير المجدي أيضا القيام بإعلانات متواصلة حول انهيار الأسواق كون هذه الأخيرة دورية بطبيعتها و كون إنما يرتفع سينخفض حتما و العكس.

لقد تنبأ عدت اقتصاديين بانهيار بورصة وال ستريت لعام 1929 سنوات عديدة قبل الوقوع ، و هو ما جعلهم يكونون مخطئين لسنوات عديدة قبل أن يصبحوا على صواب. ان الخروج المبكر أو الدخول المتأخر الى وضع معين في السوق هو اكبر خطأ يقوم به التاجر في البورصة سواء كان مسير لمجموعة من الأصول او متعامل بسيط، فاختيار الوقوع المناسب هو السر في النجاح، كما أن درجة الذكاء ليست مقياسا لدرجة النجاح و دليل ذلك تجربة اسحاق نيوتن الذي وجد نفسه محمول داخل فقاعا ت ال south see company حيث قام يوم 20 افريل 1720 ببيع أسهمه داخل هذه المؤسسة بقيمة 7000 جنيه استريلني محقق ربح بنسبة 100% لكن و نظرا للاستمرار ارتفاع اسعار السوق قرر نيوتن الدخول مرة أخرى للسوق خوفا من تضييع فرصة جيدة،إلا ان دخوله كان في وقت وصل فيه السوق الى ذروته و جعله يخسر 20 ألف جنيه استرليني، و هو الأمر الذي جعله يقول باستطاعتي حساب حركة النجوم لكن لا أستطيع قياس جنون الناس.

- كل أزمة جديدة تبدو غير مسبوقة لوجود عامل بصري يتجدد مع كل جيل، حيث أن وجودنا سواء كنا ملاحظين أو مشاركين في وسط ظاهرة فقاعة او انهيار للبورصة يجعلنا نحس بأن ما نعيشه هو حادثة نادرة و فريدة من نوعها، كون أن قدرة تثبيت رؤيتنا لا تتعدى عشرة سنوات أو عشرون سنة على الأكثر، و هو ما يدفعنا الى نسيان دورية الأزمات و حتى نسيان حتميتها.

المطلب الثاني: خصائص وأسباب الأزمات الإقتصادية

الفرع الأول: خصائص الأزمات الإقتصادية

تتميز الأزمات بصفة عامة بمجموعة من السمات والخصائص نذكر منها[1]

أولا: المفاجآت : حيث تتميز الأزمة بكونها حدث غير متوقع وسريع وغامض .

ثانيا: التهديد: تؤدي الأزمة إلى الخسائر مادية وربما بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا في القضاء على الكيان المنظمة.

ثالثا: الارتباط والشك في القرارات المطروحة : فالأزمة تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، تخلق حالة من حالات القلق والتوتر وعدم اليقين في البدائل المتاحة خاصة في ظل المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرارات ويجعل في قرار ينطوي على در من المخاطرة .

رابعا: ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة: فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما هذا الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة البيان القدرة على السيطرة في الموقف واستبعاده جيدا، حيث لابد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.

خامسا: تعدد الأطراف: أن تعدد الأطراف زقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها سيخلق صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته وبعض هذه الصعوبات إدارية ، مادية، بشرية، سياسية ، أو بيئية .....إلخ.

سادسا: فقدان السيطرة: أن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته الأمور العادية.

الفرع الثاني: أسباب حدوث الأزمات وعوامل إنتشارها

و قد تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، و البعض الآخر يصعب قياسه بدقة، و تفيد الخبرات المتراكمة في تقدير الاتجاهات البورصة (مثال: مؤشر داو جونز، كما حدث في الأسبوع الماضي لأزمة نيويورك 1929 ، و قد ترجع أسباب الأزمات إلى[2]:

– التغيرات الدولية، من الكوارث و الحروب و الأزمات الاقتصادية و الحروب التجارية.

[1] مبارك بوعشة ،**إستراتيجية التعامل مع مراحل الأزمة**، الملتقى الدولي إدارة الأزمات في ضل اقتصاد المعرفة، جامعة سكيكدة، 12-13 أكتوبر، 2008، ص 60 .

2 فريد النجار، **البورصات و الهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 1998 – 1999 ، ص 207 .

– المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، و أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، و أسعار الأسهم، و تغير أسعار الفائدة.

– التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة و الاختراعات، و تحول الطلب على المنتجات و الخدمات و هياكل محفظة الاستثمار.

– الإشاعات و المعلومات الملوثة غير الحقيقية.

– المضاربة غير المحسوبة.

ويترتب على الأزمات تدهور في الأسعار و الخسائر، و تدهور التداول في البورصة، و فقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات و يمكن مواجهة الأزمات البورصة ، إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال كما هو موضح في الشكل، حيث يوضح الشكل أساليب التعامل مع الأزمات، و تشغيل آليات البورصة سواء من حيث الانفراد بالقرارات أو التشاور [1] ، أو تحقيق درجة عالية من قبول العاملين و المتعاملين في البورصة، أو عدم تحقيق ذلك ؛ فوجد الاقتصاديون والنقديون الدوليون والباحثون جهودهم في تتبع الأسباب والعوامل التي تؤدى إلى حدوث الأزمات المالية ، وذلك كخطوة تسبق وضع إطار أو نموذج يمكن من خلاله إمكانية التنبؤ بحدوث هذه الأزمات مقدما ،ورغم أن لكل أزمة خصائصها وأسبابها فإن هناك عوامل مشتركة توجد في هذه الأزمات بعض هذه العوامل خارجية والبعض الآخر داخلي أو محلى ، بعضها يرجع لوجود خلل في الهيكل الاقتصادي والبعض الآخر يرجع لعوامل داخل النظام المصرفي ذاته ، " إن النظام المصرفي لن يعمل بكفاءة ما لم يلتزم بالقواعد الأساسية للسوق الذي يعمل فيه (قواعد اللعبة) ويجب أن يتسم الإشراف على البنوك بالفاعلية لضمان عدم قيامها بتحمل مخاطر متزايدة وأنها تحافظ على الموارد المالية الكافية للوفاء بطلبات المودعين ، كما أن الأسواق لن تخصص الأموال للمستثمرين ما لم يكن لدى المستثمر معلومات كافية ودقيقة وتوقيتات سليمة حول فرص الاستثمار واستخدام هذه المعلومات بفاعلية ، كما أن المؤسسات يجب عليها أن تتبع القواعد السليمة في الإدارة لضمان أن يقوم المديرون – نيابة عن المساهمين بأداء أعمالهم بشكل جيد ويتصرفون بدافع المسئولية ، وحينما لا تكون هذه العوامل الخاصة بالنظام المالي في غير محلها فإنه من المتوقع وبشكل كبير أن يذهب قدر كبير من الأموال إلى الجهات الخطأ ويصبح الاقتصاد معرضا لانهيار الثقة المفاجئ بين المؤسسات والمستثمرين "هذه الصورة تضع أمامنا الملامح الرئيسية للعوامل الضرورية لكي يعمل الجهاز المصرفي بشكل سليم ، وفى غيابها سوف يتعرض النظام المصرفي للفشل أو الانهيار.

[1] فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 207.

المبحث الثاني :الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم

عرف العالم العديد من الأزمات المالية التي كانت تلحق باقتصادياته خسائر جسيمة، حيث كلما تجاوز أزمة ما يلبث إلا وتجتاحه أزمة أخرى، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم الأزمات التي ضربت العالم خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول :أزمات القرن العشرين

شهد العالم خلال هذه الفترة موجة متتالية من الأزمات، والتي ضربت معظمها الأسواق المالية العالمية، مما أدى إلى ضياع أصول هائلة للمستثمرين في الأسواق المالية لمختلف دول العالم، كما انتقلت الأزمات إلى القطاعات الأخرى وتضخمت الخسائر لكل الدول، وهذا ما سنتعرف عليه أكثر فيما يلي:

الفرع الأول :أزمة الكساد العلمي1929

بدأت الأزمة في 3 سبتمبر 1929 عندما اقفل مؤشر دونجزوا لمتوسط الصناعة لبورصة نيويورك عند 381نقطة، وفي الثاني من أكتوبر من نفس السنة انخفض المؤشر بما يعادل 49 نقطة، ثم 43 نقطة في اليوم الموالي، معلنا بداية الكساد الكبير في 23 أكتوبر 1929 ، حيث سجل مؤشر داو جونز 306 نقطة فقط أي 19 انخفض بقيمة % 20 بالمقارنة بما كان عليه في سبتمبر، وقد استمر انخفاض أسعار الأو ا رق المالية بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات، حيث أغلق مؤشر داو جونز في 8 جويلية من عام 1932 عند 41 نقطة فقط، وهذا مايعني أن المؤشر وصل إلى % 11 مما كان عليه في 3 سبتمبر1929 ويعود هذا الانخفاض إلى الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية السائدة بعد الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى استقرار نسبي، حيث بدأت أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك بالازدهار مند عام 1924 واستمرت بالارتفاع على مدى خمسة سنوات، إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 أوت1929.

ومع هذا الازدهار زادت الادخارات وسهولة الاقتراض لشراء الأسهم، وظهرت المضاربة الوهمية، حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الأمل، وليس لأن توزيعات وأرباح الشركات في ارتفاع، مما دفع بالسلطات النقدية الأمريكية إلى التسامح لعدم رغبتها الوقوف في وجه حركة الارتفاع هذه، إلى أن اتجهت أسعار الأسهم إلى الانخفاض في سبتمبر 1929 وازداد توتر الأعصاب كما يذل على ذلك عدم انتظام التسعير في البورصة، وفشلت محاولات تنظيم السوق وعمليات التنظيم الشاملة من أجل أوامر البيع الموقوف وطلبات حد الضمان، وانهارت البورصة حيث فقدت % 30 من قيمتها في أكتوبر و % 50 في نوفمبر، فبلغت الخسائر الإجمالية 30 مليار دولار أي 10 مرات أكبر من الميزانية الفدرالية [1].

[1] عماد صالح سلام، **إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية**، أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، الإمارات، 2002 ، ص200

أولا :أسباب أزمة1929

من بين أهم أسباب هذه الأزمة نجد ما يلي:

-وجود تفاوت في حجم الادخارات المتوفرة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة المعنية.

-بروز أزمة ثقة في التوقعات حول مستقبل الأسواق المالية.

-استقرار عدم ثقة الأمريكيين في تحسن العجز في الميزانية العامة، وبالتالي اضطرار السلطات إلى رفع سعر الخصم إلى أكثر مما سبق.

-زيادة نمو السكان في الوقت الذي كانت تلك المعدلات لا تتماشى مع زيادة الموارد في الدول المتضررة من جراء هده الأزمة.

- قيام الحرب العالمية الأولى، وما سببته من دمار في اقتصاديات تلك الدول مما أدى إلى خفض طاقتها الإنتاجية.

- إدخال التصنيع في بعض الدول أثناء الحرب، مما أدى إلى زيادة إنتاجها واتساع سياسة الناتج المحلي محل الواردات الأجنبية، وهذا ما أدى إلى تضييق نطاق التبادل الدولي وانخفاض معدلاته.

- ارتباط النقد بالذهب، وعدم توفر المرونة الكافية لكمية النقد اتجاه تغيرات النشاط الاقتصادي.

- البيع على المكشوف، أي عدم استلام القيمة النقدية للبضاعة بهدف التخلص منها.

- انهيار العديد من البورصات حيث فقدت % 80 من قيمتها خلال شهرين فقط وخسائر بقيمة30 مليار دولار.

- الممارسات غير أخلاقية التي انطوت على الغش والخداع والتظليل، ما أدى إلى قلة المتعاملين في الأسواق المالية، وقد ساهمت بدور فعال في الأزمة [1].

ثانيا :النتائج المترتبة عن أزمة1929

نذكر من بين النتائج المترتبة عن أزمة الكساد العظيم لعام 1929 الاتية:

- امتداد أثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، لتضرب دول أوروبا الغربية على النحو الذي هدد أركان النظام الرأسمالي.

- فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر، المعروف بشعار" **دعه يعمل دعه يمر.**"

[1] أحمد فريد و سهير محمد السيد حسن،**تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص199 .

- قيام الاقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
- ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[1].
- انهيار النظام الذهبي في معظم الدول.
- انخفاض نسبة السيولة في البنوك التجارية.
- ظهور التكتلات النقدية، ككتلة الإسترليني عام 1931 ، وكتلة الدولار 1933

الفرع الثاني :أهم الأزمات خلال فترة الثمانينات

شهدت فترة الثمانينات حدوث ثلاث أزمات هي على التوالي 81 إلى 86 و 87 و 89 ، كان السبب الرئيسي لنشوبها هو تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب، وسنتطرق إلى ذلك كما يلي:

أولا :أزمة اقتصاد السوق الدولي و سيادة التضخم1981-1986

سنة 1981 عرفت معدلات الإنتاج الصناعي والأسعار وعرض النقود وكذلك أوضاع الموازين التجارية تفاوتا كبيرا في مختلف البلدان الصناعية، حيث انخفض الإنتاج في كل من فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، وانجلترا بنسب متفاوتة، أما في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فقد عرفت نموا بلغ 5% و 8% على التوالي، ومع هذه التطوارت ارتفعت أسعار الاستهلاك في جميع الدول بمعدلات مرتفعة كنتيجة للزيادة الكبيرة في عرض النقود، كما ارتفعت أسعار الفائدة بحدة حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها مند الحرب العالمية الثانية.

ويعود هذا الارتفاع إلى سببين رئيسيين هما:

- ارتفاع معدلات التضخم التي عولجت برفع أسعار الفائدة.
- عمليات دعم العملات.

لقد أثرت أسعار الفائدة المرتفعة في الدول الصناعية على درجة الاستثمار في الاقتصاد، وعرفت الأنشطة الإنتاجية بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى استمرار معدلات التضخم.

إن الإجراءات والسياسات التي اعتمدتها الدول للتأثير على أوضاع أسواقها المالية وعلى قيم الأوراق المالية في البورصات، إنما كانت لمواجهة التضخم ومنه التأثير على أسعار الفائدة.

رغم الاختلاف في الإجراءات المتبعة، إلا أنها اشتملت بصفة عامة على ما يلي:

- إحداث تغيرات في حجم النفقات الحكومية.
- إتباع سياسة السوق المفتوحة.

[1] مصطفى العمواسي، أحمد زهدي، تيسير أبو صيام، **الأزمة الاقتصادية العالمية**، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2009 ، ص07 .

- زيادة الضرائب.
- تخفيض كمية النقود المتداولة.

وخلال النصف الثاني من سنة 1981 ، شهدت الأسواق المالية الدولية أزمة حادة تسببت في انخفاض أهم مؤشرات الأوراق المالية، ويرجع السبب إلى ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الصناعية وارتفاع معدلات التضخم.

ثانيا :أزمة أكتوبر أو الاثنين الأسود لسنة1987

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية، يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 ، والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، وتوقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية إلى انخفاضات متتالية ومتسارعة، مما دفع بجملة الأوارق المالية للبيع تجنبا لانخفاض أخر في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية، خاصة وأن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يوجد مشترين، وقد أدى تفاقم الأزمة في السوق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظرا لأن جزء هام من الاوراق المالية محررة بالدولار، ولجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، ف ا زد ذلك من العرض وتسببت في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، واعتبرت الأزمة المالية والنقدية في أكتوبر 1987 الأعنف بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة1929 كما يعتقد أن الإعلان عن إحصائيات التجارة الخارجية الأمريكية هو المتسبب في الانهيار الحاصل، فالانخفاض السريع الذي سجله مؤشر داو جونز والأرقام القياسية الجديدة في حجم بيع وشراء الأوراق المالية، أدى إلى تحول كبير في سلوك البورصات، بحيث تعرضت 500 شركة تتعامل في البورصات الأمريكية إلى خسائر قدرها 490 مليار دولار، وكانت الإحصائيات الجديدة تبين أن العجز التجاري الأمريكي قد توسع بشكل لم يكن متوقع، حيث بلغ 16,5 مليار دولار في شهر سبتمبر 1987 ، وكان استنتاج المستثمرين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على دفع الصادرات والحد من الواردات من خلال تخفيض قيمة الدولار في الأسواق المالية الدولية، وهذا ما يقلل من قيمة الموجودات الدولية لدى المستثمرين الأجانب[1] .

أ- أسباب أزمة أكتوبر1987

يمكن إجمال أسباب الأزمة المالية العالمية لشهر أكتوبر 1987 في النقاط التالية :[2]

-استمرار عجز الميزان التجاري الأمريكي حسب إحصائيات وتوقعات المراقبين الاقتصاديين.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989** ، دار الهدى، الجزائر، 1990 ، ص88.
[2] مروان عطوان، **الأسواق النقدية و المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1993 ، ص200

-توقع لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى معالجة العجز في ميزانيتها التجارية عن طريق تخفيض قيمة الدولار، بهدف الحد من الواردات وزيادة الصادرات، وهو ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية خاصة الأسهم، ومنه انهيار أسعارها.

-تحول أغلبية المستثمرين من حيازة الأسهم إلى حيازة السندات الحكومية الطويلة الأجل الصادرة عن السلطات الأمريكية ،الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار الأسهم.

-لجوء الكثير من المستثمرين إلى الأسواق النقدية.

-استبدال أصول مالية طويلة الأجل بأصول قصيرة الأجل توفيرا للضمانات في مواجهة الأزمات المتوقعة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

-تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات خطيرة، أضعفت إلى حد بعيد الثقة في الدولار و الأصول المالية المحررة به.

وللحد من أثار الأزمة والتخفيف من حدتها لجأت السلطات النقدية في العديد من الدول إلى الاجراءات التالية:

-إيقاف التعامل في بعض البورصات مؤقتا.

-استخدام أسعار الفائدة لإيقاف تدهور الأوراق المالية.

-لجوء بعض الدول إلى شراء مبالغ ضخمة من الدولار بعملاتها للحد من انخفاض قيمة الدولار.

-وضع ضوابط جديدة لعمليات البورصة للحد من اشتداد المضاربة.

-مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية خاصة انخفاض قيمة الدولار.

-لجوء بعض الحكومات إلى اجراء تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصة.

-قيام الحكومة الأمريكية بالضغط على ألمانيا كي تجري تخفيضا في أسعار فائدتها بهدف إيقاف تدهور قيمة الدولار مقابل المارك.

-تدخل الحكومات مباشرة في عمليات البيع والشراء بهدف إعادة الإستقرار تدريجيا إلى الأسواق المالية.

ب- أزمة أكتوبر 1989 أو الجمعة اليتيمة

مند انهيار الأسواق المالية في أكتوبر 1987 ، تراجع المستثمرون عن التعامل مع البورصة الأمريكية، وخلال سنة 1988 تأرجحت سوق الأسهم الأمريكية في حدود ضعيفة دون أن يكون لها اتجاه محدد، فبدأت الهيئات المستثمرة تفضل أمان التوظيف قصير الأجل على الأسهم غير المؤكدة، فعلى مدى سنة 1988 باعت الهيئات المستثمرة العامة أسهما بحوالي 7 مليار دولار، كما قام الأفراد بتصفية 105 مليار دولار، وخلال أشهر قليلة

بعد الأزمة قامت الشركات وبشكل لم يسبق له مثيل بعمليات الاندماج أو الافتراق وتقليل العمليات وإ عادة التنظيم الهيكلي.

وفي هذا الإطار اشترت الشركات سنة 1988 ، أسهما بحوالي 113 مليار دولار وتراجع تمويل البورصة الأمريكية من خلال هذا المبلغ إلى% 25 ، كما بلغ حجم عمليات الاندماج 200 مليار دولار أغلبها أموال مقترضة، الأمر الذي أدى إلى وصول ديون الشركات الأمريكية إلى 2000 مليار دولار.

وقد كان السبب الرئيسي لهذه الأزمة، إعلان الحكومة الأمريكية ارتفاع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة9%و 5%على التوالي، مع امتناع البنك المركزي عن تخفيض أسعار الفائدة، فتسببت هذه الأخبار في اندلاع الأزمة، عندما فقد مؤشر داو جونز 190 نقطة وأقفل عند مستوى 2569 نقطة أي بانخفاض قدره7% ، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضاع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة.

ما تجدر الإشارة إليه أن المؤشرات الاقتصادية في بلدان منطقة التعاون والتنمية لم تكن مبرار كافيا للذعر الذي سببته هذه الأزمة، كما أن مؤشرات الأوراق المالية قد وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال سنة 1989 ، لكن الذعر لدى المستثمرين يعود إلى اختبارهم الأزمة السابقة، لكن هذه الأزمة لم تشتد وسرعان ما اتجهت الأوضاع شيئا فشيئا إلى الاستقرار ، ففي ألمانيا الاتحادية اعتبروها مجرد اضطراب طفيف في الأسعار .[1]

الفرع الثالث :أهم الأزمات خلال فترة التسعينات

عرفت فترة تسعينات القرن الماضي أزمات عصيبة ومتتالية، حيث لم تسمح للمستثمرين في الأوراق المالية من إعادة الحصول على ثقتهم في اقتصاديات الدول التي مستها هذه الأزمات، وفي هذا الفرع سنتطرق إلى أهم هذه الأزمات:

أولا :أزمة المكسيك1994

يمكن القول أن الأزمات المتلاحقة في دول الأمريكيتين هي أزمة هروب رؤوس أموال، تلك الأموال التي تدخل وتخرج دون الحصول على ادن مسبق، وهذه كانت إحدى قواعد حرية حركة رؤوس الأموال وتدفق السلع و المعلومات والتكنولوجيا والأفكار والبشر أنفسهم بين جميع المجتمعات دون أي قيود تذكر، فمثلا انتقال رؤوس الأموال كانت هي السبب الرئيسي والمعلن وراء انهيار المكسيك عام1994 فقد تعرضت المكسيك لأزمة مالية كبيرة في أواخر تلك السنة، عندما قامت الحكومة المكسيكية بتنفيد توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض عملتها المحلية" البيزو "مقابل الدولار الأمريكي بنسبة % 13 ثم تعويمه بعد ذلك، مما أدى إلى انهيار" البيزو " المكسيكي والذي فقد % 45 من قيمته أمام الدولار في شهر جانفي1995، حيث أنه مما يسبب أزمات العملة

[1] ابراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 ، ص220

هي انتهاج السياسات النقدية والمالية التوسعية والتي تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب، وسعر الصرف أعلى من القيمة الواقعية للعملة وعجز قابل للإستمرار في الحساب الجاري لمى ا زن المدفوعات ثم انخفاض في الاحتياطي النقدي إلى درجة من الخطر تؤدي إلى نشوب الأزمة وما حدث في المكسيك هو تباطؤ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك، ا زد من حدتها عبئ ديون خارجية ضخمة تطلبت إعادة هيكلة استعجالية كعنصر أساسي لحل الأزمة .

ثانيا :الأزمة المالية الأرجنتينية

تأثرت أسواق المال الأرجنتينية بأزمة" البيزو "المكسيكي أواخر سنة 1994 وأوائل سنة 1995 ، في ظل نظام مالي ضعيف ومعدل تبادل غير مرن، واعتماد كلي على تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرات التعرض للأزمة المالية، ومن تم كانت النتائج كما المتوقعة.

فعلى الرغم من الأداء الاقتصادي القوي للأرجنتين خلال تلك الفترة، حيث بلغ معدل النمو الداخلي القومي الإجمالي % 7,7 وانخفاض معدل التضخم من % 20,6 إلى % 3,9 في سنة 1994 ، إلا أن القلق كان يساور المستثمرين المحليين والأجانب بشأن استقرار سعر الصرف، فبدأوا بسحب أموالهم من البنوك على إثرا لانهيار الذي حدث في المكسيك، فتحولت طلبات السحب إلى حالة من الذعر الشديد، وأصيبت البنوك بنقص السيولة وعدم القدرة على عدم الوفاء بالالتزامات، فعجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة145 مليار دولار، وبلغ معدل البطالة27 % بالإضافة إلى تدهور العملة الحلية بحولي% 30 ، مما استوجب على وزير الاقتصاد تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة % 20 وخفض المرتبات إلى النصف، كما أدى الوضع الى السحب من مدخرات صندوق التأمينات والمعاشات لدفع الرواتب المستحقة، وانتشر الفقر والفساد، فثار الشعب الأرجنتيني واستقال الرئيس، لكن استطاعت الأرجنتين الحصول على قرض دولي طارئ بقيمة 200 مليون دولار من صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأزمة [1].

ثالثا :أزمة النمور الأسيوية1997

شهدت دول جنوب شرق أسيا أزمة مالية شديدة، بدأت بانهيار سعر عملة تايلندا، بعد قرار الحكومة التايلاندية تعويم عملتها مما أدى إلى عجز الحكومة عن دعم هذه العملة بسبب الضربة القوية التي تعرضت لها، وانتقلت بعدها إلى الدول المجاورة، من بينها إندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول، حيث انخفض مؤشر هاني سنغ في هون كونغ بنحو 1211 نقطة لأول مرة مند أكثر من 30 عام.

وقد نتج عن هذه الأزمة تدخل المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي لطرح حزمة من سياسات الإنقاذ للوضع شريطة تنفيذ تلك الدول برامج معينة لإصلاح الاقتصادي والهيكلي، كما حدث في

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص39 .

إندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، ما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة، وتفاقمت الأزمة حيث زاد الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الأسيوية إلى أن بلغ % 180 من حجم إجمالي الناتج المحلي لها، كما أنها أثرت على دول أخرى خارج نطاق دول جنوب شرق أسيا وفي مختلف أنحاء العالم، حيث تأثرت بها اليابان و أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية [1].

أ- أسباب الأزمة المالية الأسيوية

اجتمعت مختلف الأراء على أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى بداية الأزمة الأسيوية يتمثل في الضعف المالي الذي شمل أربعة جوانب مترابطة، هي كما يلي :[2]

-الكثير من المؤسسات والشركات المالية في الدول المتأثرة بالأزمة، كانت تقترض بالعملات الأجنبية دون تحوط كافي، الأمر الذي جعلها تتعرض إلى أخطار انخفاض قيمة عملاتها.

-مثلت الديون القصيرة الأجل حجما كبيرا من إجمالي الديون، فكانت النتيجة تدافع المودعين على سحب ودائعهم من البنوك بصورة غير عادية.

-كانت أسعار الأسهم والعقا رات قد ارتفعت بشكل كبير قبل الأزمة، الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش شديد في أسعار الأصول.

-سوء تخصيص الائتمان، حيث أثبتت تلك المشاكل المتزايدة في المصارف وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى قبل اندلاع الأزمة.

-ضعف النظام المصرفي وسوء إدارة وتوجيه الشركات والافتقار إلى الشفافية في القطاع المالي.

ب- نتائج الأزمة المالية الأسيوية

لقد نجم عن الأزمة المالية الأسيوية عدة نتائج، نذكر منها :

-أثر ذلك على دول أخرى مثل الفلبين، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، أسترالياا، الولايات المتحدة الأمريكية، دول أوروبا وغيرها من دول العالم.

-تدخل المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي، فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في إندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، ما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة.

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002 ، ص20 .

2 عريقات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999 ، ص215 .

رابعا :الأزمة المالية الروسية 1998 و1999

حدثت هذه الأزمة عامي 1998 و 1999 ، ومثلت هذه الأزمة ضربة موجعة لروسيا فقد أدت إلى انهيارمختلف جوانب الحياة الاقتصادية ليس الجانب المالي فقط، وسنتحدث عن أسباب التي عجلت بالأزمة الروسية، والنتائج التي ترتبت عنها.

أ-أسباب الأزمة المالية الروسية:

يمكن إجمال أهم أسباب الأزمة المالية الروسية في النقاط الموالية :

-الديون والفائدة المرتفعة المستحقة عليها، وهو السبب الرئيسي الذي عجل بنشوب الأزمة المالية الروسية في أوت1998 .

-انتقال العدوى من جراء الأزمة المالية الأسيوية وانسحاب المستثمرين برؤوس أموالهم إلى الخارج.

-فقدان المقرضين الغربيين الثقة في الاقتصاد الروسي، فامتنعوا عن تجديد حيازتهم للسندات وكذلك اقراض البنوك الروسية.

-عدم وفاء الحكومة الروسية بالت ا زماتها، فقد أصدرت قرا ر رسميا بتأجيل دفع الديون المستحقة بشأن عمليات العملات الأجنبية، وخفض قيمة النقد في أوت1998

-عرفت روسيا عجزا تجاريا كبيرا جراء تراجع أسعار النفط الذي يمثل الصادرات الرئيسية، كما عرفت الواردات ارتفاعا بمقدار الثلث عما كانت عليه في الثلاثي الأول من ستة1998

-قيام البنوك التجارية الروسية بالاقتراض من الخارج على نطاق واسع لجني الأرباح المرتفعة من السندات الحكومية إلى أن ارتفع الدين الخارجي قصير الأجل إلى أربعة أمثال احتياطات البنك المركزي الروسي من الصرف الأجنبي.

ب- نتائج الأزمة المالية الروسية

-نتيجة إعادة هيكلة الديون من جانب واحد، ونتيجة لتخفيض العملة بعد ذلك أثيرت موجة من الصدمات في روابط السوق المالي، كما تكبد الكثير من المستثمرين خسائر كبيرة.

-انهيار أحد أكبر صناديق التحويط في العالم في شهر أوت 1998 ، وهو عبارة عن صندوق خاص بإدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل.

-خسرت روسيا احتياطات كبيرة، نتيجة دفاع البنك المركز عن سعر الصرف في وقت لا يمكن الدفاع عنه.

-نتيجة قيام البنوك الروسية بتحويل ما لديها من العملة إلى صرف أجنبي للاحتفاظ به في الخارج، وفي هذا الإطار تسببت الحكومة في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، في حين خفضت نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك، كما سمحت لهم بشراء الصرف الأجنبي لحسابهم الخاص.

-بعد هذه الإجراءات أصبح من المستحيل الإبقاء على سعر الصرف ثابتا، فيجب تحريره.

خامسا :الأزمة المالية البرازلية

امتدت الأزمة المالية التي ضربت د ول جنوب شرق أسيا والمكسيك وروسيا إلى الاقتصاد البرازيلي، وترتب عنها نفس الآثار التي ظهرت على مختلف الجوانب الاقتصادية في الدول السابقة الذكر، كما أن الأسباب التي أدت إلى ذلك كانت في مجملها نابعة من ضعف النظام المالي، ونذكر من بين تلك الأسباب ما يلي[1] :

-توقف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البرازيل بصفة مفاجئة، ويرجع السبب في ذلك إلى الذعر الناجم عن توقف روسيا عن سداد ديونها.

-كان العجز في الحساب الجاري للبرازيل يمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي الخام.

-الدين الحكومي المحلي البالغ % 40 من الناتج المحلي الخام، كان الجزء الأكبر فيه عبارة عن تمويل قصير الأجل.

-تعويم صرف العملة في جانفي 1999 ، الأمر الذي أدى إلى هبوط سعر صرفها مقابل الدولار بأكثر من النصف خلال شهر فقط.

-حدوث ضغوط تضخمية على الاقتصاد البرازيل جراء انخفاض سعر صرف العملة.

-عجز ميزان المدفوعات.

-كان حجم الإنفاق الحكومي يفوق حجم الدخل القومي.

-ارتفاع معدلات التضخم.

-قلة تدفقات رؤوس الأموال على البلدان النامية.

المطلب الثاني :الأزمات المالية مطلع القرن الحادي و العشرين

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين، بوادر أزمات مست الأسواق المالية بشكل واسع، فالبورصة الأمريكية عانت من أزمات متتالية، في شهر أفريل من عام 2000 ومارس 2001 والثالثة كانت نتيجة لأحداث سبتمبر 2001وأزمة فقاعة مؤشر ناسداك، بالإضافة إلى أزمة العقود العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية في أوت 2007.

الفرع الأول :الأزمة المالية الأمريكية أفريل2000

في الولايات المتحدة الأمريكية ، عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والانترنت تطورا كبير قبل سنة2000 الأمر الذي أدى إلى إدخال أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة

[1] أرمينيو فراجا، السياسات النقدية أثناء الانتقال إلى سعر الصرف المعوم، تجربة البرازيل الأخيرة، مجلة التنمية و التمويل، صندوق النقد الدولي، العددالأول، 2000 ، ص16

الأمريكية والذي يعرف بمؤشر ناسداك، فارتفعت أسهم تلك الشركات بصورة كبيرة، ولكن مع التخوفات والذعر الذي أصاب العالم من إمكانية توقف أجهزة الإعلام الآلي وحصول اختلالات في الأنظمة الإلكترونية مع مطلع سنة 2000 ، إضافة إلى صدور قرار إحدى المحاكم الفدرالية في أول شهر أفريل 2000 بإدانة شركة مايكروسوفت كبرى شركات برمجيات الكمبيوتر في العالم بممارسة أنشطة احتكارية، الأمر الذي فتح الباب أمام تعرضها لعقوبات قد تؤثر على مستقبلها وهو ما ألحق بها خسائر كبيرة وصلت إلى 60 مليار دولار دفعة واحدة، وأثر بشكل عام على الأسهم التكنولوجية في سوق الأوراق المالية الأمريكية والأوروبية والأسيوية على حد سواء، مما أدى إلى هبوط حاد في مؤشر ناسداك، وبالتالي تضرر بورصة نيويورك وانتقال الأثار إلى البورصات العالمية[1] .

أولا:نتائج الأزمة المالية الأمريكية أفريل 2000

لقد تسببت هذه الأزمة في مجموعة من النتائج نذكر منها :

-انخفاض أسعار الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة.

-بلوغ الخسائر الأمريكية أكثر من 2000 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال أسبوع من التعاملات فقط.

-تخلي المستثمرين عن أسهم شركات التكنولوجيا وتحولوا من جديد إلى الشركات التقليدية.

-استفادت سوق السندات من الت ا رجع الكبير في أسعار الأسهم والتي لجأ إليها المستثمرون.

-عدم القدرة على تفاد هذه الأزمة رغم العلم المسبق بها.

الفرع الثاني :الأزمة المالية الأمريكية لسنة2001

شهدت سنة 2001 استمرار انهيار أسهم شركات التكنولوجيا وقد تعمقت وتطورت هذه الأزمة بعد هجومات الحادي عشر من سبتمبر لنفس السنة وهذا ما أدى إلى النتائج التالية :

-استمرار انخفاض مؤشر ناسداك إلى غاية 2003 ، حيث قدرت نسبة التراجع بحوالي78% .

-تزامن هجمات 11 سبتمبر مع هذه الأزمة أدى إلى غلق الأسواق المالية الأمريكية بشكل مؤقت إلى حين زوال تلك الأزمة.

-انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز % 0,8 سنة2001 .

-قيام البنك الفدوالي بتخفيض سعر الفائدة من % 6,25 إلى حدود 1% خلال فترة زمنية قصيرة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي.

[1] فريد كورتل، **الأزمة المالية العالمية و التنبؤ بالأزمة و فرص الاستثمار المتاحة في ظلها و الحلول الممكنة لمواجهتها**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي خول الأزمة المالية والاقتصادية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009 ، ص2 .

خلاصة الفصل

تبين لنا من خلال هذا الفصل بأن ظاهرة الأزمات الاقتصادية ليست بالظاهرة الحديثة حيث أظهرت العديد من الدراسات الإحصائية أن تاريخ ظهور أولى الأزمات يعود إلى القرن 17، كما بينت لنا هذه الدراسات أن الأزمات المالية تتشابه و عاملها المشترك هو المضاربة إلا انه محل النسيان في كل مرة نظرا ما يطلق الأزمة في كل مرة مختلف باختلاف موضوع المضاربة، إذ أن ظاهرة الأزمات الاقتصادية في تزايد مستمر و ان انتقالها بين الدول أصبح أسرع و أكبر منذ انهيار النظام بروتن وودز؛ ان هذا الوضع السائد يحتم على كل دولة ايجاد السبل التي تحول دون وقوع هذه الأزمات أو على الأقل تسمح بمعالجتها في حال وقوعها، و تلعب البنوك المركزية بصفتها المسؤول عن سياسة النقدية دورا رئيسيا في معالجة الأزمات المالية.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية و دور السياسات التجارية

تمهيد:

تلعب التجارة الدولية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول وربطها ببعضها البعض، وكما تعتبر التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع ، سواء كان متقدما أو ناميا، حيث أنه لا توجد دولة تملك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات، لهذا فإن التبادل التجاري يمكن من إشباع حاجات لم يكن بالإمكان إشباعها لو لم يكن هناك تبادل تجاري بين الدول ؛وكما تعتبر التجارة أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، حيث يتزايد هذا الاعتماد بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق، ويتخذ ثلاثة أشكال تتمثل في تبادل السلع المادية ، تبادل الخدمات وأخيرا تبادل المعاملات المالية والنقدية مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى، والاستثمارات غير المباشرة في صورة شراء أصول مالية تصدرها دولة أجنبية.

وتركز التجارة الخارجية على التبادل والتمويل الدولي، حيث تسعى إلى تحليل وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأصول المالية ،فضلا عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الخارجية، وقد يترتب على ذلك حدوث إختلالات في موازين مدفوعات الدول، وهذا ما أدى بالدول إلى إتباع سياسات تجارية مختلفة قصد تنظيم تجارتها الخارجية وتحقيق أهدافها وتجنب مختلف الآثار السلبية التي قد تحدث من خلال عمليات التجارة الخارجية.ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

- **المبحث الأول:** ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها .
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.
- **المبحث الثالث :** سياسات التجارة الخارجية و المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية ، أسباب قيامها وأهميتها.

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات التامة الصنع في الأسواق الخارجية، حيث اتسع نطاق التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر نتيجة للتقدم الكبير في وسائل النقل والموصلات والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة يتم فيها تبادل المنتجات، وفي الوقت الحالي يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.

تعتبر الاختلافات الموجودة بين دول العالم فيما تملكه من مزايا طبيعية واقتصادية وتقدم تكنولوجي، السبب الرئيسي في قيام التبادل الدولي وذلك على أساس التخصص، حيث أن هذا التبادل من شانه أن يزيد من قدرة الدولة في إشباع حاجات مواطنيها والرفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية.

لقد اختلف الاقتصاديون في تعريف التجارة الخارجية والصور التي تتكون منها حيث عرفت التجارة على أنها:

هي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير على حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1]

وكما تعرف التجارة الخارجية على أنها تلك المعاملات الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

وكما نجد أن هناك بعض الاقتصاديين يفرقون بين مصطلح التجارة الخارجية بمفهومها الواسع والتجارة الخارجية بمفهومها الضيق.

1السيد محمد احمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص8.

2جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2002، ص11.

فالتجارة الخارجية بمفهومها الواسع تغطي كافة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية ، حيث تمثل كل العمليات التجارية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي وتتضمن كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة و حركة رؤوس الأموال، ويستنتج من هذا التعريف أن التجارة الخارجية تتمثل في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام حيث تشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يتم عبر الحدود السياسية لدول العالم المختلفة.[1]

أما التجارة الخارجية بمفهومها الضيق فتعبر عن مجمل حركات السلع والخدمات التي يتم تداولها بين مختلف الدول، أي أنها تغطي فقط كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

ووفقا لهذا التعريف فان العمليات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية تتضمن فقط:

- تبادل السلع المادية أي السلع الملموسة والتي تشمل السلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع الاستهلاكية والسلع المصنعة والوسيطة.
- تبادل الخدمات أي السلع غير الملموسة والتي تتضمن جميع الخدمات من الخدمات المصرفية وخدمات النقل والتامين وغيرها.

ومما سبق من الاختلاف في تعريف ومعنى التجارة الخارجية، فإن الإجماع ينعقد على استخدامهما لنفس المعنى وهو "التبادل الدولي للسلع و الخدمات".[2]

وخلاصة القول أن التجارة الخارجية تعني استيراد وتصدير السلع والخدمات عبر الحدود، وهي بذلك تتكون من جزأين هما: الصادرات والواردات.[3]

أولا: مفهوم الصادرات:

وهي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون لغير المقيمين في البلد، بغض النظر عن غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، وبصيغة أخرى تمثل الصادرات إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دخل البلاد.

ثانيا: مفهوم الواردات:

هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات، التي يؤديها بصفة نهائية غير المقيمين للمقيمين في لبلد، وذلك بغض النظر عن المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، وبصيغة أخرى تمثل الواردات إنفاقا محليا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج.

1موسى مطر و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص13.

2بروك داودي، **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني**، دراسة قياسية على الجزائر الفترة 1967-2006، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008، ص10.

3بروك داودي، نفس المرجع، ص-ص: 10-11.

الفرع الثاني: طبيعة التجارة الخارجية

تختلف المشاكل الاقتصادية الدولية في جوهرها ودرجة تعقيدها عن تلك التي تواجهها داخل الدولة الواحدة، ومن ثم تحتاج المشاكل الاقتصادية الدولية إلى دراسة خاصة منفصلة، ولذا يتم دراسة التجارة الخارجية كفرع مستقل عن باقي فروع الاقتصاد الأخرى.

وتتمثل العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية فيما يلي:

أولا:حركية عناصر الإنتاج: ويقصد بحركية عناصر الإنتاج قدرتها على التحول أو الانتقال من نشاط إلى آخر أو من مكان إلى آخر، حسب اختلاف معدلات عوائدها وتظل عناصر الإنتاج تتحرك حتى تتساوى معدلات عوائدها في كافة الأنشطة الاقتصادية، وقد قرر الاقتصاديون الكلاسيك أن عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) تتمتع بحرية تامة في التحرك من نشاط إلى آخر داخل نفس الدولة ويحدث العكس على المستوى الدولي. ولكن الدراسات الاقتصادية شككت في صحة التقرير الكلاسيكي، لأن عناصر الإنتاج لا تتمتع بهذه القدرة التامة على التحرك من نشاط إلى آخر داخل نفس البلد، وكذلك على المستوى الدولي لأنه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حدثت هجرات عمالية كبيرة من أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا، كما أن رؤوس الأموال تحركت بكميات كبيرة عن طريق الاستثمارات المباشرة، خلاصة ما سبق أن عناصر الإنتاج تتمتع بقدرة أكبر وأسهل في التحرك على المستوى الداخلي بالمقارنة بالتحرك على المستوى الدولي.[1]

ثانيا:السياسة التجارية: إن اختلاف الأنظمة السياسية وطبيعة السياسات الاقتصادية المستخدمة إذ أن هذا الاختلاف في الأنظمة السياسية بين دول العالم ، والذي يشكل الأساس الذي يؤدي إلى اختلاف الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال توجيه نشاطاتها الاقتصادية وعملها، فمن الدول من يترك لآلية السوق مهمة تحديد هذه النشاطات الاقتصادية ، وبالتالي تبادل السلع والخدمات وفقا للعرض والطلب، في حين أن دول أخرى تتخذ إجراءات عديدة عمديه يتم من خلالها توجيه حركة السلع والخدمات ، أي تحديد المبادلات، والسبب في ذلك يعود إلى أن من الصعب اعتبار المبادلات وحركة العمل و رأس المال الداخلية مماثلة لتلك التي يمكن أن تتم على النطاق الخارجي، وذلك بما يعترض هذه المبادلات والحركة من إجراءات تتباين من دولة إلى أخرى، وبالتالي تحد من ذلك وهذا ما يجعل من التجارة الخارجية تختلف عن التجارة الداخلية.[2]

ثالثا:اختلاف النقود: لكل دولة عملتها النقدية الخاصة بها، والتي تسمى بالعملة المحلية ويتم بها تسوية كافة المعاملات التجارية والمالية في الاقتصاد القومي لبلد ما باستخدام العملة المحلية لهذا البلد، ولا يملك أي أحد الحق القانوني أن يرفض قبولها، أما حينما يرغب المواطنون في شراء أي سلعة أو خدمة من بلد

1 السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص-ص: 18-19.

2 فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ص-ص: 25-26.

أجنبي فلا بد لهم أن يحصلوا أولا على قدر من عملته النقدية يساوي قيمة هذه السلع والخدمات المطلوبة، ولذا يتم تسوية المعاملات المالية والتجارية الدولية باستخدام عملات مختلفة، ويتطلب الأمر تحويلها إلى بعضها البعض، وهذا هو أحد العوامل الهامة التي تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.[1]

رابعا: اختلاف الأذواق: يسهم اختلاف الأذواق في الفصل بين أسواق البلاد المختلفة، ويرجع الاختلاف في الأذواق إلى عوامل عديدة من أهمها:[2]

- اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد الاجتماعية من دولة إلى أخرى.
- اختلاف المناخ الجغرافي.
- اختلاف الأديان والمعتقدات
- اختلاف مرحلة التقدم العملي.

ويترتب على اختلاف الأذواق حدوث اختلافات في أنواع السلع والخدمات المطلوبة وفي أشكالها أو أحجامها، ومن ثم يلعب اختلاف الأذواق دورا هاما في انفصال أسواق الدول المختلفة، ولكن توجد مجموعة من العوامل ساعدت على تقليل الفجوة بين الأذواق، وبالتالي ساهمت في التخفيف من حدة انفصال الأسواق ولعل من أهم هذه العوامل ما يلي:

- التحسن المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات الدولية.
- الاستفادة من التقدم التكنولوجي في وسائل الدعاية والإعلان على المستوى الدولي.
- خروج أبناء الدول المختلفة بأعداد متزايدة إلى العالم لأغراض السياحة والتعليم.
- تزايد أعداد الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على تسويق منتجاتها في كافة أنحاء العالم.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما تسمى بمشكلة الندرة النسبية، حيث أن دولة ما لا تستطيع أن تكتفي ذاتيا بصورة شاملة ولمدة طويلة، وذلك من خلال أنها لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاجه لأن الظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تمكنها من ذلك، ومن هنا تظهر أهمية مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها وظروفها الاقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع

1 السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص21.

2 نفس المرجع، ص24.

إنتاجها أو تستطيع ولكن بتكلفة مرتفعة مما يجعل الاستيراد مفضلا ومن هنا تظهر أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة.[1]

ومن هذا فإن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية، فكلاهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل.

ومن خلال ما سبق تبدو أن أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية، حيث قام الاقتصاديون منذ زمن طويل بالبحث في هذه الظاهرة وفقا لنظرية التخصص التي ناد بها آدم سميث، والذين توصلوا إلى أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد إنتاجيته ومن ثم يصل إلى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية، وحتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى، وذلك من أجل إشباع حاجاته المتنوعة، والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ، ولهذا يعتبر التخصص الدولي من الأسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية.[2]

ومن خلال ما تطرقنا له سابقا يمكن أن نلخص بعض الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية والمتمثلة في:

-عدم قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات الإنتاجية ما يؤدي بها إلى الاستيراد وبالتالي التجارة الخارجية.

-تحقيق معظم الدول فائض في الإنتاج ولكل دولة نوع السلع التي حققت فيها الفائض.

-عمل الدول على تحقيق الأرباح والحصول على العملة الصعبة.

-اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول نظرا لاختلاف عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى.

-اختلاف المستوى العلمي والتكنولوجي بين الدول والذي يساهم بشكل كبير في تحسين طرق الإنتاج والابتكار وبالتالي زيادة الإنتاج والرفع من جودته.

-اختلاف الإمكانيات الطبيعية المتاحة لكل بلد وهذا ما يؤدي إلى تبادل نختلف السلع بين الدول وبالتالي قيام التجارة الخارجية.

1 يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010، ص15.

2 جمال جويدات الجمل، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص15.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

إن قيام التجارة الخارجية منذ القدم، قائم على أساس وجود فروق وتفاوتات بين مختلف الدول في الإمكانيات والموارد الطبيعية، واختلاف الظروف البيئية والجغرافية، وهذا ما جعل عدة مفكرين اقتصاديين يضعون نظريات مختلفة عبر العصور لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، ومن أهم هذه النظريات نجد كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في التجارة الدولية.

ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين، الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفسية، حيث كانت هذه الأخيرة مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت، فجاءت النظرية التقليدية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، مبينة أن قوة الدولة الاقتصادية لا يمكن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، وإنما أيضا فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية.

الفرع الأول: أفكار التجاريين في التجارة الدولية.

ساد الفكر التجاري (المركنتالي) أوربا خلال الفترة من 1500 م إلى غاية 1750م، وقد تميزت هذه الفترة بتزايد أهمية طبقة التجاريين على طبقة الإقطاعيين المسيطرة قبل ذلك، وقد استهدفت السياسات الاقتصادية تحكم الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض زيادة ثروات الدولة، لذلك لا يمكن اعتبار الفكر التجاري بمثابة نظرية اقتصادية ولكنه مجموعة من الآراء الاقتصادية المتولدة عن ظروف سائدة في ذلك الوقت، حيث كانت تهدف إلى زيادة ثروة الدولة.[1]

أولا : سمات الفكر التجاري:لقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية وهي:[2]

- **الفترة الأولى:** وهي فترة السياسة المعدنية وتتمثل في احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.

- **الفترة الثانية:** تكتفي الدولة بأن تسفر معاملاتها مع كل دولة على فائض، ومن ثم فلم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وتكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة .

1 يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص17.

2اشرف احمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص-ص: 10-11.

- **الفترة الثالثة:** اتضح أن الدولة تركز على مجموع صادراتها ومجموع وارداتها ويكفي أن تحقق الدولة فائضا في معاملاتها مع العالم الخارجي في نهاية السنة، وعليه فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة بمجموع معاملاتها.

ويركز منطق التجاريين على ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية و لذلك طالبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود، والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغيرها بغرض تحقيق فائض في الميزان التجاري. ويعتمد الفكر التجاري على عدة دعائم، تتمثل فيما يلي[1]:

- تقاس ثروة الدولة بما تمتلكه من معادن نفيسة تتمثل في الذهب والفضة.
- تتدخل الدولة في الاقتصاد حيث لا يؤمن الفكر المركنتالي بالحرية الاقتصادية .
- يقوم النمو الاقتصادي على جهود طبقة التجاريين بصفة أساسية.
- إن القطاع الخارجي يعتبر من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني.

وعليه فان التجاريين يرون أن التجارة الدولية تعتبر وسيلة لزيادة ثروة الدولة من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري، أي عن طريق زيادة الصادرات عن الواردات، حيث يتيح هذا الفائض تدفق المعادن النفيسة إلى داخل الدولة، ومن ثم زيادة النشاط الاقتصادي.

ووفقا للأهداف الاقتصادية السابقة فإن الدولة لابد و أن يكون لها دور في النشاط الاقتصادي حتى تفرض رقابة على تبادل المعادن النفيسة والذي أطلق عليه نظام السبائك، حيث لا يتم خروج الذهب من الدولة إلا بموافقة الحكومة ولأداء أغراض معينة. وسعيا من الدول لتعظيم الفائض في الميزان التجاري، قامت بالإجراءات التالية:[2]

- فرض قيود على الاستيراد عن طريق الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد على السلع الاستهلاكية، في حين سمحت باستيراد المواد الخام اللازمة للمنتجات الموجهة للتصدير.
- دعم الصادرات من خلال منح إعانات للمصدرين.
- الاهتمام برفع إنتاجية عنصر العمل من خلال زيادة مهارات عنصر العمل.

1عبد الرحمان يسري و لآخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص16.

(2)عبد الرحمان يسري و لآخرون، مرجع سابق، ص-ص: 18-19.

إلا أنه وفقا لفكر التجاريين المتعلق بالتجارة الخارجية فإن مكسب أي دولة من عمليات التبادل لابد وأن يكون على حساب خسارة دولة أخرى، حيث لا يمكن أن تستفيد كل الدول من قيام التجارة فيما بينها.

ولقد تعرضت أفكار التجاريين للانتقاد الشديد من جانب الكلاسيك، وكان أول من قدم انتقادا لهذه الأفكار دافيد هيوم، الذي أوضح أنه لا يمكن أن تحقق أي دولة فائضا أو عجزا في ميزانها التجاري بصورة دائمة في ظل حرية التجارة.

ويمكن التمييز بين جيلين من كتاب المدرسة التقليدية، وهذا لا يمنع من وجود سمات مشتركة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- **الجيل الأول:** ومن أهم أقطاب هذا الجيل الكتاب الانجليز: آدم سميث، ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، ويشترك كتاب هذا الجيل في تبني نظرية العمل في القيمة عند تحليلهم الاقتصادي لشكل وروابط التبادل التجاري.

- **الجيل الثاني:** ومن بين أهم كتاب هذا الجيل كل من: ليونتيف، مارشال وليرنر، و إهتم الاقتصاديين في هذا الجيل بجانبين أساسيين هما:[1]

– نظرية تكلفة الفرصة البديلة كبديل لنظرية العمل التي اعتمدها مفكرو الجيل الأول للمدرسة التقليدية.

– استعمال منحنيات السواء كأداة تحليلية في تحديد التوازن الدولي.

ويطلق على فكر كتاب الجيل الثاني للمدرسة التقليدية في التجارة الدولية اسم المدرسة الحديثة في التجارة الدولية. ولقد انطلقت النظرية التقليدية من عدة فروض، ستتناول مضمون النظرية وفق مبدأ الميزة المطلقة لآدم سميث، ثم الإضافة الخاصة بمبدأ المزايا النسبية لدافيد ريكاردو وأخير ما عرف باسم نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

ثانيا: فروض النظريات التقليدية.

وتتمثل في:[2]

- **الفرض الأول:** حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل البلد الواحد، وعدم إمكانية تنقلها من بلد لأخر.

(1) عادل حشيش احمد، شهاب مجدي محمود، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص62.

2 يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص-ص: 21-22.

- **الفرض الثاني:** تتحدد قيمة مبادلة أي سلعة بكمية العمل المتضمنة فيها، حيث أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لجميع السلع، إذا كان إنتاج وحدة قطن يتطلب ساعة عمل وإنتاج وحدة قماش يتطلب 5 ساعات، فإن القيم النسبية لكل من القطن والقماش تكون: 1 قماش = 5 قطن.

- **الفرض الثالث:** التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج لكل دولة على حدا، وبالتالي ينحصر اثر التجارة والتبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد.

- **الفرض الرابع:** إن هناك بلدين يتم بينهما التبادل، والهدف من ذلك تسهيل التحليل.
- **الفرض الخامس:** تأخذ النظريات التقليدية بمختلف تقسيماتها بمبدأ حياد النقود، حيث يتم تحديد المتغيرات الحقيقية للنظام الاقتصادي بطريقة مستقلة عن متغيراته النقدية .
- **الفرض السادس:** عدم وجود نفقات نقل، أو أي عوائق أخرى (طبيعية كانت أو صناعية) أمام التجارة بين الدول، وهذا يؤدي إلى تطابق الأسعار العالمية مع الأسعار الوطنية.
- **الرفض السابع:** تفترض كذلك النظريات التقليدية أن أذواق المستهلكين معطاة، أي ليس من المنتظر أن تحدث تغيرات مفاجئة في أذواق المستهلكين كنتيجة لتوافر سلع معينة في الأسواق الدولية.

الفرع الثاني : نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث 1723-1790).

بين آدم سميث في كتابة ثروة الأمم الذي صدر في سنة 1776 في نيويورك، إن ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة ولكن تقاس بقدرتها على الإنتاج، ولذلك فان أي جهود تبدل لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية، وعليه استنتج أن كل الدول تستفيد من التجارة الخارجية الحرة وذلك من خلال تخصص كل دولة في إنتاج تلك السلعة (أو السلع) التي لها في إنتاجها ميزة مطلقة بالمقارنة مع ظروف إنتاج هذه السلعة (أو السلع) في البلدان الأخرى.

وأوضح أن التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، كما بين في فكرته الشهيرة "اليد الخفية" أن الدولة يجب أن ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي حيث تعتبر من وجهة نظره منتج سيئ وأنه يجب ترك الحرية للأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية التي يرغب كل منهم في توظيف موارد المتاحة فيها.[1]

ويرى آدم سميث أن الوظيفة الأساسية للدولة هو تهيئة البيئة الاقتصادية لكي تعمل الأسواق بصورة تنافسية على عكس ما يراه أنصار مذهب التجاريين، ولقد أوضح آدم سميث أنه يكفي وجود فرق بين الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما. وقد افترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا

1 عبد الرحمان يسري و آخرون، مرجع سابق، ص23

تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى.[1]

وكما اعتبر سميث أن التكلفة الحقيقية بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وحسب هذا المفهوم فان السلع ستبادل بعضها وفقا لعدد ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

الفرع الثالث : نظرية الميزة النسبية أو التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو.

تعود نظرية التكاليف النسبية إلى المفكر الاقتصادي الانجليزي ديفيد ريكاردو، حيث حسب هذا الأخير كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية.[2]

وطبقا لهذه النظرية فانه في ظل ظروف التجارة الحرة للتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها. فالاختلاف بين دولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل.

وحسب دافيد ريكاردو فإن الشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان نفس المجموعة من السلع هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى ، وعند توافر هذا الشرط سيكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية اقل.

ولعل أهم ما خلفته تلك النظرية دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة، غير أنها لم تسلم من الانتقادات خاصة في السنين الأخيرة، حيث أغفلت إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وخاصة رأس المال، وتغفل النظرية نفقة النقل وهي من الأهمية حيث لا يمكن إهمالها، وكما تفترض النظرية استغلال جميع موارد البلد أي في حالة التشغيل الكامل، رغم أن دور التجارة الخارجية يجب أن يؤدي إلى تحقيق هذا التشغيل الكامل، ويضاف إلى ذلك أن تلك النظرية أساسا على نظرية العمل في القيمة التي تبين قصورها عن مطابقة الواقع.[3]

ولتوضيح نظرية ريكاردو في التكاليف النسبية يتم افتراض ما يأتي:[4]

- اقتصار عملية التبادل على دولتين ولسلعتين.

1 العصار رشاد و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص21.

2 يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص26.

(3) زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2003، ص-ص: 48-49.

(4) فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص59.

- عدم وجود تكاليف نقل أو رسوم جمركية.
- خضوع إنتاج السلعة لدالة التكاليف الثابتة، أي أنها تخضع في إنتاجها لقانون الغلة الثابتة.
- ثبات أسعار الصرف، أي أسعار تحويل ومبادلة العملات.
- إن أسعار السلع تؤثر تكاليف إنتاجها، والتي تستند إلى العمل أساسا.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل 1806-1873 .

اكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية التكاليف النسبية ببيان أن التخصص الدولي وفقا لمبدأ التكاليف النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحدين الأدنى والأقصى لسعر إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى، وبالتالي لم تستطيع هذه النظرية تحديد مقدار الربح الذي يحصل عليه كل طرف من طرفي التبادل الدولي، لذلك جاءت نظرية جون ستيوارت ميل لتبرر فكرة الميزة النسبية عوض التكاليف النسبية . وقد خلل ميل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبة في إنتاج سلعة معينة و تتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية، وقد أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه : "مبادئ الاقتصاد السياسي".

وقد اثبت جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس تكلفة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحدد التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع أخرى، وهو المعدل الذي يقع بين الحدين الأدنى والأقصى، حيث يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداته، ولما كانت صادرات البلد هي واردات البلد الآخر وارداته هي واردات البلد الآخر، فان معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين لابد أن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات وواردات البلد الآخر، وأي معدل آخر غير هذا المعدل يؤدي إلى الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات بحيث يقع احد البلدين في فائض ويقع الآخر في عجز.

وعليه تعتمد صياغة نظرية القيم الدولية على أساس الطلب المتبادل والذي يقصد به طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى، حيث يكون التعاون في الحجم بين البلدين تفاوتا معقولا، وألا تحدد معدل التبادل الدولي وفقا لمعدل التبادل الداخلي للدولة الكبرى قبل قيام التجارة بينهما.[1]

1 يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص-ص: 39-40.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية.

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون التكاليف النسبية حيث أن ما يدعو إلى القيام بالتبادل الدولي هو اختلاف التكاليف النسبية إلا أنها لم تتعرض إلى أسباب اختلاف التكاليف بين الدول، إلى أن جاء أولين وعمم مبادئ هكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن.

الفرع الأول: نظرية هكشر و أولين.

حاول الاقتصادي السويدي "أيلي هكشر" في كتابة بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة 1919 وإلى تلميذه "برتل أولين" من خلال كتابه تحت عنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية " الصادر في سنة 1933، أن يتجاوزا بعض نقائص النظرية الكلاسيكية وخاصة في اتخاذ هذه الأخيرة العمل كالمحدد الوحيد لقيمة السلع وبالتالي إهمالها لعوامل الإنتاج الأخرى.

وترجع نظرية هكشر وأولين سبب قيام التجارة الخارجية إلى التعاون بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت من شانه أن يوجد اختلافا في ائتمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرز قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها بثمن أقل نسبيا، فالتبادل الدولي لمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول.

وكما اعتبرت النظرية أن عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج وما يتبعه من اختلافات نسبية في أثمان تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة، فالاختلاف في المعاملات الفنية التي تحكم المزج بين العناصر من أجل الحصول على كمية من الناتج بأنها طريقة ممكنة يعتبر سببا آخر لقيام التجارة الخارجية.

ويلاحظ أولين أن اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة، وقد تختلف ظروف الطلب بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل القومي في كل من البلدين، أو بسبب اختلاف الأدوات في كل منهما، أو لغير ذلك من الأسباب.[1]

إن تحليل هكشر وأولين وفقا لما سبق يقوم على اعتبارات جانب العرض لهذا فسرت هذه النظرية اختلاف النفقات النسبية بين الدول على أساس اختلاف فوارق عرض عناصر الإنتاج بين الدول، أي حسب اختلاف

1 زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص56.

درجة الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، والشكل التالي يوضح نمط التخصص و التجارة الخارجية طبقا لهذه النظرية .[1]

الشكل رقم 1: نمط التخصص والتجارة الخارجية وفقا لنظرية هكشر وأولين.

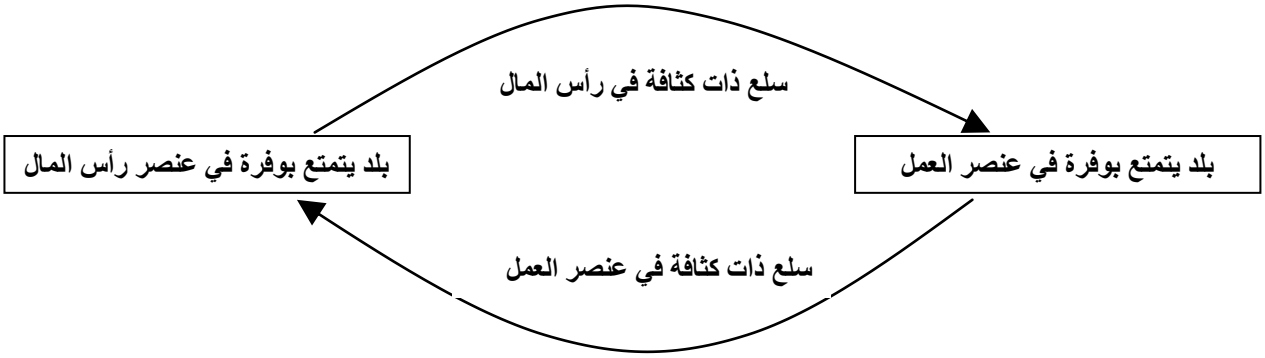

المصدر: بروك داودي، **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني، دراسة قياسية على الجزائر، الفترة 1967-2006**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2007-2008، ص19.

رغم ما يوجه إلى هذه النظرية من انتقادات إلا أن أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن، وتحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لبيان القوى التي تتفاعل من اجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة منها على نظرية التجارة الخارجية، وفضلا عن إلقائها الضوء على العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية وهيكل الاقتصاد القومي للدولة التي تباشرها، وبصفة خاصة مدى تأثر صورة توزيع الدخل القومي ما بين مختلف الدول الأطراف في هذه التجارة.[2]

ثانيا: لغز ليونتيف.

ليونتيف هو اقتصادي أمريكي قام بدراسة تحليلية على صادرات وواردات أمريكا وذلك كتطبيق مباشر لنظرية هكشر وأولين، حيث وجد أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، وكذلك لدى أمريكا ندرة نسبية في عنصر العمل لذلك فإنها تستورد سلع كثيفة العمل ولكن نتائج الدراسة التطبيقية أثبتت أن صادرات أمريكا كلها سلع كثيفة العمل، أما وارداتها كلها سلع كثيفة رأس المال، وهذه نتيجة عكسية للنظرية وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف، ولكن ليونتيف قدم تفسيرا لهذا اللغز حيث قرر

1 بروك داودي، **تاثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني- دراسة قياسية على الجزائر الفترة 1967-2006**، مرجع سابق، ص19

2 زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص56.

أن مهارة العامل الأمريكي ثلاثة أمثال العامل الأجنبي وبالتالي لو تم ضرب عدد العمال في أمريكا في ثلاثة يصبح لدى أمريكا وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في رأس المال،وهذا هو التفسير النظري، ولكن يوجد عامل آخر أدى إلى هذا اللغز وهو أن ليونتيف لم يحتسب الواردات الفعلية لأمريكا ولكن تم حسابها على أساس البديل المحلي معتمدا على تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة ومن ثم أدى إلى نتيجة عكسية، وفي الواقع دالة إنتاج السلعة الواحدة غير متماثلة حيث يوجد اختلاف في دالة إنتاج السلعة الواحدة.[1]

ويرى ليونتيف انه من الممكن تدعيم نظرية هكشر وأولين بإضافة عنصرين آخرين من عناصر الإنتاج هما رأس المال البشري والتكنولوجيا، وقد رأى ليونتيف أن لغز نموذجه يكمن في الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، وكذلك فعنصر التكنولوجيا يمكنه أن يغير من العلاقة بين الأرض والعمل ورأس المال علاوة على رفع إنتاجية كل منهما.[2]

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية.

بعد أن تناولنا النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، ثم النظرية النيوكلاسيكية يمكن القول بوجود إجماع بين هذه النظريات على قبول مبدأ الميزة النسبية كمبدأ مفسر ومقبول لقيام التجارة الدولية، ولكن تختلف النظريات فيما بينها في تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية وبعد إجراء العديد من الدراسات التطبيقية لإثبات صحة النظريات السابقة ظلت هناك مجموعة من الظواهر في الاقتصاد العالمي التي لا يمكن تفسيرها في إطار نظرية نسب عناصر الإنتاج، وقد ترتب على ذلك وجود قدر غير يسير من تدفقات التجارة الدولية، تحتاج إلى نظريات جديدة تفسرها، وقد فسخ هذا الأمر المجال أمام مجموعة من المناهج الجديدة، أو النماذج غير الشاملة لتفسير ما عجزت عنه نظرية هكشر وأولين ومن هذه النظريات ما يلي:

الفرع الأول: النظرية التكنولوجية.

وهي احدث نظريات التجارة الخارجية التي حاولت تقديم تفسير واقعي للتبادل الدولي في مجال السلع، وهي عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية يفسر نمط التجارة بين الدول في منتجات تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية، إذ من المعروف أن التكنولوجيا تؤثر على نوعية السلع وجودتها وكلفة إنتاجها وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية:[3]

وجود نفقة للمعلومات، إن دوال الإنتاج ليست خطية ولا متجانسة وكذلك عدم سيادة المنافسة الكاملة، القدرة الجزئية لعناصر الإنتاج على التنقل دوليا، وأخيرا اعتماد أسلوب التحليل الديناميكي.

---

1 السيد محمد احمد السريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص104.

2 قسوم ميساوي الميلود، **دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر، و ذلك للفترة الممتدة 1978-2006**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص9.

3 بروك داودي، **تاثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني- دراسة قياسية على الجزائر الفترة 1967-2006**، مرجع سابق، ص23.

وتتكون النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية من عدة نظريات أهمها: نظرية دورة المنتج ، نظرية الفجوة التكنولوجية.

أولا : نظرية الفجوة التكنولوجية.

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية الذي وضعه بوسنر Posner في سنة 1961 فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة. وقد لاحظ "بوسنر" أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية "هيكشر و أولين" حيث بابتكار طرق جديدة، يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن التفوق التكنولوجي يعطي للدولة المخترعة سلطة إحتكارية مؤقتة على السوق العالمي وتزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.[1]

ويشير "بوسنر" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما:

- **فترة إبطاء رد الفعل:** ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب ، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحديثة.

- **فترة إبطاء التقليد:** وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

ويختلف المدى الزمني للفجوتين، حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة و الشكل التالي يوضح هذه الفجوة التكنولوجية.

1 يوسف مسعداوي ،**دراسات في التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص ص61-62.

الشكل رقم 2: الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

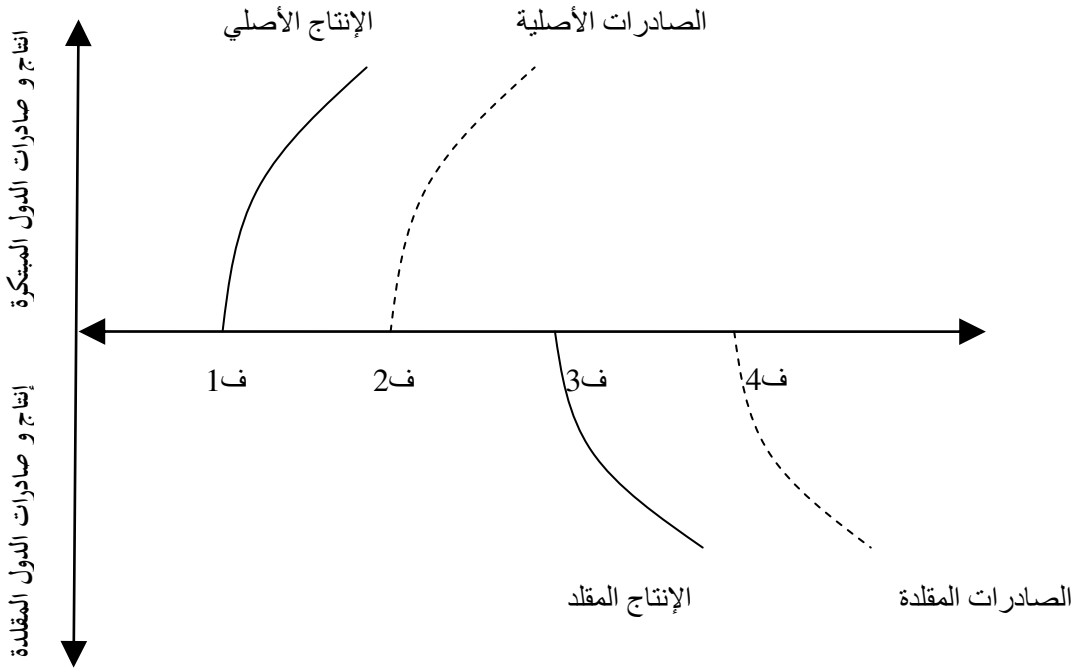

المصدر: يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص63.

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ف1، ف2، تعبر عن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ف1– ف3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما هو ف2، ف3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية.

ثانيا : نموذج دورة المنتج لفرنون.

تم تقديمه من طرف فرنون في سنة 1966، وهي نظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي ، ووفقا لهذا النموذج فإنه عند تقديم منتوج جديد فإنه عادة ما يتطلب عمالا على مستوى عال من المهارة الإنتاجية، وعندما يكتمل المنتوج ويصبح ناضجا فإنه يصبح من الممكن إنتاجه بواسطة وسائل إنتاج عامة، وبواسطة عمال أقل مهارة، وعليه فالميزة النسبية في إنتاجه تنتقل من الدولة المتقدمة إلى الدولة الأول تقدما، حيث العمل أرخص نسبيا.[1]

ويطرح "فرنون" ثلاثة مراحل لتطور حياة المنتوج والمتمثلة في:[2]

1 يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص64.

2 شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة-1989-2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006، ص ص: 84-85.

- **المرحلة الأولى: مرحلة الإنتاج الجديد.**

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع، وتكنولوجيا عالية، لأن هذا الإنتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا أو في الأسواق الغريبة، وعليه فإن تغطية تكلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا.

- **المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار في دول العالم.**

في هذه المرحلة يأخذ المنتوج من مستوى النمطية ومنه يرتفع الطلب عليه في الدول الصناعية الكبرى الأخرى، لتنتقل تقنيات وفنون إنتاجه إلى هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا المنتوج، وعليه يمكن للدولة صاحبة هذا التجديد أن تصبح هي المستوردة لذلك المنتوج.

- **المرحلة الثالثة: المرحلة النمطية الشديدة.**

وتسمى هذه المرحلة أيضا بالمرحلة المعيارية للسلع التي تصبح فيها تكاليف الإنتاج هي المحدد الرئيسي في توطين الإنتاج[1]، وذلك عندما يصبح المنتوج أكثر نمطية في أسواق الدول الكبرى الصناعية وصار معروفا بالكامل عندها تدخل اعتبارات التكاليف ويلجأ إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا لانخفاض مستويات الأجور بها، رغم ارتفاع تكاليف أخرى كالطاقة وقطع الغيار والصيانة.

ومن خلال ما عرض في هذا المراحل يظهر أنه بإمكان دول العالم وحتى الدول الأقل تقدما أن تستفيد من التكنولوجيا الموجودة في دول العالم المتقدم بفعل منتوج ما ولو انه أصبح قديما بفعل الزمن،ومن هنا دورة المنتوج قد بلغت مرحلتها النهائية وبالتالي فالدولة التي كانت مصدرا احتكاريا لذلك المنتوج أصبحت مستوردة له،والشكل التالي يبين المراحل السابقة.

1 بروك داودي، **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني- دراسة قياسية على الجزائر الفترة 1967-2006**، مرجع سابق، ص27.

الشكل 3: نمط التجارة الخارجية للدولة الأصلية خلال دورة حياة المنتج

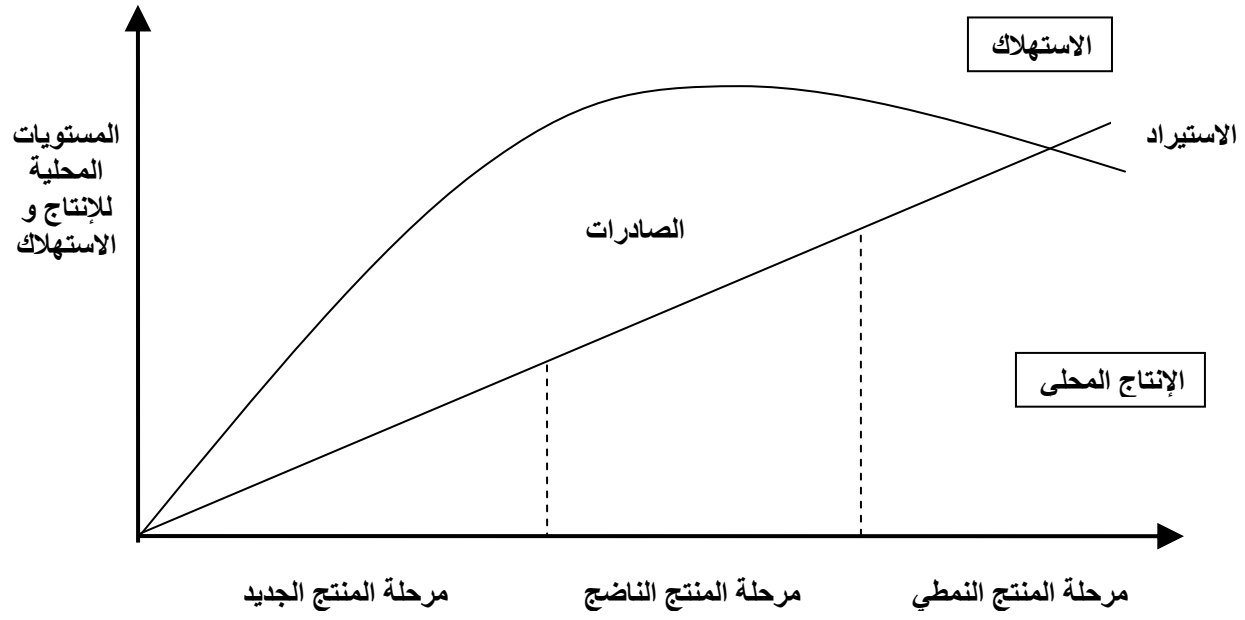

المصدر:رمزي زكري، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ماي، 1993، ص100.

الفرع الثاني : نظرية ليندر للتجارة الخارجية.

يعتبر الاقتصادي السويدي استيفان ليندر من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية، ففيما يتعلق بالسلع المصنوعة، والتي تكون نماذج الطلب هي المسئولة عن اتجاه وحجم التجارة فإختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتوج.[1]

ولقد فرق "ليندر" في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتوجات الأولية، فحسب رأيه فإن تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في عوامل

1زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص70.

الإنتاج، أما تجارة المنتجات الأولية فتكون بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة وذلك راجع إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد.[1]

إن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية، والمستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل سرعان ما يكتشفون المنتوج الجديد، وبالتالي تنشأ الصادرات مع اكتشاف أسواق أخرى مماثلة ، وهذا ما يفسر "ليندر" المتمثلة في أن التجارة تبدأ بين دول تتشابه في هياكل أسواقها واحتياجاتها، وقد لاحظ "ليندر" أن الدول المستوردة تعتبر من الناحية المنطقية أول من يدخل بعد ذلك في سوق التصدير.[2]

وعلى ضوء ما ذكرناه آنفا فإن ليندر ولكي يقيس حجم التجارة بين السلع وضع مفهوما وهو "كثافة التجارة"، إذ يرى أن التجارة بين الدول تكون أكثر كثافة إذا كان هيكل الطلب بين البلدين متشابه رغم وجود عوائق أخرى في تحديد هيكل الطلب كاللغة والدين...الخ.

ويقول "ليندر" أن كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبة القوى وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية، فالسوق الخارجي هو امتداد للسوق المحلي الوطني.[3]

الفرع الثالث: الديناميكية العامة للتبادل الدولي عن جونسن.

حاول "جونسن" عام 1968 دمج نظريات فرنون وليندر لإعطاء تحليل مزدوج، فركز على العوامل المفسرة لهياكل التبادل التي أخذها هيكشر وأولين كالمنافسة الاحتكارية مثلا كما اعتبر أن سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال الذي يضم في نظره المعدلات الإنتاجية والموارد الطبيعية والمعرفة الإنتاجية إضافة إلى المؤهلات الإنسانية كما يعتبر أن السياسة الحمائية التي تتخذها الدول هي نتيجة علاقات هذه الدول فيما بينها التي تنتج عنها قيود على التبادل نظرا لارتفاع تكاليف النقل، حماية الثروات والحماية ضد المنافسين في الأسواق.

وأما بالنسبة لنظريته حول العمل فيختصر على المتاح للإنسان من الوقت مما يسمح لإدخال تفسير جديد على التفسير الأصلي للمزايا النسبية ومن خلال هذه التحاليل استطاع أن يربط بين التطورات المعاصرة وبين الميزة النسبية التي تعد أساسا لقيمة العمل.[4]

1شنيني سمير، مرجع سابق، ص20

2زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص71

3شنيني سمير، مرجع سابق، ص21

4نفس المرجع ، ص22.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية و المنظمة العالمية للتجارة

تساهم السياسات التجارية في مواجهة مشاكل قطاع المعاملات الخارجية، أي معاملات الدولة مع العالم الخارجي، سواء من خلال تشجيع الصادرات الاقتصاد القومي أو ترشيد وارداته، وخصوصا أن هدف هذه السياسة هو دعم السياسة الاقتصادية العامة، فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتحقيق العجز الخارجي، لاسيما أن هذه المشكلة تواجه معظم الدول النامية بالقدر الذي يقلل من معدلات النمو الذي يؤدي إلى زيادة درجة اعتمادها على العالم الخارج، سواء الحصول على احتياجاتها الأساسية او الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية[1].

المطلب الأول: مفهوم ومبررات السياسات التجارية

إن حقيقة وجود دول مستقلة عن بعضها سياسيا واقتصاديا وبأهداف مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان، جعل كل بلد يسعي إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب الدول الأخرى، لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، وتراوحت بين التحرير والتقييد أو الحماية. وقد غدى هذا الاختلاف مناقشات ومناظرات فكرية حادة تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية، حيث دافع كل طرف عن أفكاره متحججا بجملة من الحجج التي يتخذها ذريعة لتبرير مبادئه.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية، بغرض تحقيق بعض الأهداف، وتتعدد وسائل تلك السياسة، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة، تبعا للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية، وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق[2]؛ وتعرف السياسات التجارية كذلك بأنها مجموعة القوانين التي تنظم أداة ميزان المدفوعات، أي إدارة الصادرات والواردات السلعية والخدمية وغيرها من المعاملات الرأسمالية، والتي تؤثر على الفائض أو العجز في إجمالي الدخل من خلال المعاملات للدولة. ولذلك نجد أن السياسة التجارية تتعلق بإدارة التجارة الخارجية للدولة والتي تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي والاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي؛ وتعتبر سياسة الحماية التجارية، هي مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وحرية التجارية هي التي

[1] -سهير محمد السيد حسن ومحمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص ص15-16.

[2] - زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص 296.

تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، مع التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الخارجية.

أولا :مبررات سياسات التجارة الخارجية: [1]

إتجهت السياسات التجارية إلى إتجاهين، يتمثل الأول في سياسة الحرية حيث يرى أنصار هذا الإتجاه أن حرية التجارة الخارجية دون قيود يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية، أما الاتجاه الثاني فيرى وجوب حماية التجارة الخارجية من بعض المؤثرات الخارجية، وفيما يلي سنقوم بدراسة مبررات أنصار كل الاتجاهين ولكن نجد دعاة الحماية أن حججهم ليست بالضرورة تقوم على اعتبارات اقتصادية بل هناك بعض المبررات السياسية والأمنية وغيرها.

ا- مبررات سياسة حرية التجارة الخارجية:

لقد دافع الفيزيوقراط على حرية التجارة ومنعوا بذلك الحكومات للتدخل في الشؤون الاقتصادية، ويعتبرون أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، ولا تتعارض مع مصلحة الجماعة، وقدم أنصار الحرية عدة مبررات نذكر أهمها:

-تمكن الدولة من مزايا تقسيم العمل، والتخصص الجغرافي، وأن حرية التبادل تسمح لتوسيع السوق مما يسمح لتقسيم العمل على نطاق دولي.

-إن أنصار الحرية يبررون وجود حرية التبادل من خلال اختلال النفقات النسبية، ويرجع ذلك إلى عوامل الإنتاج التي توجد بنسبة متباينة في الدول المختلفة حسب نظرية " **هيكشر – أولين** "، ولن تتحقق هذه النظرية إلا في ظل حرية التبادل.

-إن حرية التجارة كفيلة أن تمنع وجود المنشآت والهيئات الاحتكارية الإقليمية أو الدولية، إذ أن التعريفات الجمركية وسياسات الحماية هي التي تهيئ الجو لوجود مثل هذه الاحتكارات.

-وحسب أنصار الحرية يعتبرون أن الرسوم الجمركية لها عدة عيوب، فإن أصحاب الأعمال التي يفرض عليهم رسوم جمركية قد تفقدهم قدرتهم التنافسية رغم أن دراسات الجدوى تثبت عكس ذلك قبل فرض الرسوم، كما أن الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع ضريبية غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة في النفقات المعيشية.

[1] - سامية فلياشي، **الانتقال من gattالى omc وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1999-2000 ،ص ص 29-30.

ب- مبررات سياسة الحماية في نظام التجارة الخارجية:[1]

إن أنصار الحماية لا ينكرون أهمية حرية التجارة ومالها من مزايا في التقسيم الدولي والتخصص إلا أنهم يعتبرون أن ظروف معينة تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحماية، ونقسم فيما يلي مبررات سياسة الحماية إلى قسمين، مبررات عامة ومبررات اقتصادية.

ثانيا: المبررات العامة

-ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لأن ذلك كفيل ببقاء الأموال داخل البلاد من خلال الحصول على السلع المحلية بدلا من استيرادها، إلا أن هذه الطريقة قد تؤدي بالدول الأخرى للمعاملة بالمثل بتقليص من وارداتها وهذا قد يقلص صادرات تلك البلد أيضا

-من مبررات السياسة الحمائية هي جانب الأمن، حيث تفضل الدول إنتاج الأسلحة محليا دون الأخذ بالاعتبار الجانب الاقتصادي ترقبا لفترات الحرب.

-من مبررات السياسة الحمائية هي المعاملة بالمثل، حيث إن كثيرا من الدول بعد الحرب العالمية الأولى اتبعت سياسة حماية تجارتها، وذلك بوسائل متعددة منها الرقابة على الصرف الخارجي، فرض الرسوم الجمركية، إلا أن هناك من يرد على هذه السياسة باعتبارها تزيد من الضرر الذي يحدثه فرض الحماية.

ثالثا: المبررات الاقتصادية

-تنويع الاقتصاد؛ قد تهدف الحكومات إلى توسيع إنتاجها من السلع، بغض النظر عن الميزة النسبية التي تتمتع بها في بعض المنتجات، وقد تكون المزايا اجتماعية لتشجيع اقتصاد أكثر تنوعا، وقد يترتب على ذلك مخاطر منها التقدم التكنولوجي، وهنا تستعمل الحكومة وسائل الحماية كالرسوم الجمركية و نجد أن الحكومات تقوم بتشجيع اقتصاد أكثر تنوعا عن طريق حماية الصناعات التي لا يمكن بدون ذلك أن تكون منافسة.

-التقليل من التقلبات في الدخل الوطني؛ وذلك نظرا للتقلبات الدورية لأسعار السلع الرئيسية التي تؤدي بالبلد أن يشهد أسعار منخفضة لسنوات، وبعد فترة يشهد أسعار مرتفعة جدا، وهنا الدخل الوطني يكون خاضعا لتلك التقلبات، وهنا نجد الحكومة تفضل التضحية ببعض الدخل من أجل تقليل التقلبات التي لها انعكاسات اجتماعية خطيرة، فتلجأ الحكومة لسياسة حمائية توسع من خلالها عدة صناعات تكون أقل حساسية دوريا.

-تعديل شروط التبادل الدولي؛ لأن قيود التجارة يمكن أن تستخدم أحيانا لتحويل شروط التجارة لصالح بلاد تنتج وتصدر نسبة كبيرة من العرض العالمي لسلعة ما، كما قد تستخدم لتحويل شروط التبادل التجاري لصالح

[1] - سامية فلياشي، مرجع سابق، ص ص30-31.

بلاد تكون نسبة كبيرة من الطلب العالمي على سلعة ما لا تقوم باستيرادها من الخارج، إلا أن هذه الوسائل قد تؤدي إلى تخفيض الناتج العالمي. وهذا يمكن أن يجعل من الممكن بالنسبة لمجموعة صغيرة من البلاد أن تكسب لأنها تحصل على نصيب أكبر بقدر كاف من الناتج العالمي الأصغر، ولكن إذا قامت الدول الأجنبية برفع رسومها الجمركية فقد يؤدي ذلك إلى أن يكون دخل كل بلد منخفض.

-الحماية ضد التصرفات غير العادلة بواسطة منشآت الحكومة الأجنبية؛ ومن هذه التصرفات غير العادلة والتي تضر بالصناعات المحلية، سياسة الإغراق بواسطة الحكومات الأجنبية، ويقصد بالإغراق استيراد سلعة رخيصة أي الحصول على السلعة من الخارج بثمن أقل من ذلك الذي يضمن المنتجين المحليين ربحا معقولا، ويعرفه بعض الكتاب على أنه البيع في الخارج بثمن يقل عن نفقة الإنتاج.

-حماية الصناعة الناشئة؛ إعادة الصناعة الناشئة لها وفرات حجم كبيرة لأن التكاليف والأسعار تكون مرتفعة عندما تكون الصناعة صغيرة، ولكن بعد ذلك تخفض التكاليف كلما نمت الصناعة فنجد أن البلدان النامية لها صناعة غير قادرة على أن تنافس الصناعات الأجنبية العريقة لذا تلجأ إلى تقييد التجارة لحماية صناعتها الناشئة من المنافسة الأجنبية، وهي تنمو حتى تتمتع الدولة بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر.

المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسات التجارة الخارجية

تعتبر السياسات التجارية من بين أهم المحاور التي تهتم بها الدولة، إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى وذلك لما لها من آثار متعددة على مسار وتنظيم التجارة الخارجية، وهذا ما جعلنا نبرز أدوات وأهداف السياسات التجارية.

الفرع الأول: أدوات السياسة التجارية:[1]

إن للسياسة التجارية أدوات تمكن من التأثير على التجارة الخارجية لبلد ما سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم هذه الأدوات:

أولا: نظام المنع أو الحظر:

المقصود بالحظر أو المنع هو أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو عليهما الاثنين معا، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلاد، وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر

[1] - جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، طبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1990، ص ص162-169.

الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، ولهذا فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية وينقسم الحظر إلى نوعين هما:[1]

أ- الحظر الكلي

وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج ويعرف الحظر الكلي باسم سياسة الاكتفاء الذاتي، أي أن الدولة المعنية تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية وتعزل نفسها عن بقية دول العالم، وهدفها من وراء ذلك ما تسميه الاستقلال الاقتصادي عن العالم؛ وتعتبر سياسة الاكتفاء الذاتي في الواقع هي محاولة لإلغاء التبادل الدولي، وبهذا نقول أنها سياسة فاشلة عملا، وأن الدول التي حاولت تطبيقها لم تنجح، وكما أن هذه السياسة خاطئة من الناحية النظرية، فهي سياسة تحاول التغلب بالقوة على حقيقة مسلمة وهي التفاوت الموجود بين الدول، وكما تحاول أن تفرض على الدول أن تشبع حاجاتها بنفسها.

ب- الحظر الجزئي

ويعني أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع، وكثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب، إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، وكما تحظر تصدير سلع تعتبر سلعا أساسية لاقتصاد الحرب، وقد تفرض الدولة حصار على بلد من البلدان، فتحظر الاستيراد منه والتصدير إليه، وفيما عدا الحروب نصادف الحظر الجزئي عادة في حالتين، حالة الحظر لأسباب صحية والحظر لأسباب مالية، فعند انتشار الأوبئة في بلد من البلدان تقرر البلاد الأخرى منع الاستيراد والتصدير إليه، وحالة احتكار الدولة استيراد سلعة من السلع، تحظر استيرادها.[2]

ثانيا: الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظيم التعامل في النقد الأجنبي حيث لا يتسنى لأي شخص شراء أو بيع النقد الأجنبي إلا في الحدود التي تنص عليها التنظيمات، وتعتبر الرقابة على الصرف وسيلة فعالة للتحكم في التجارة الخارجية، ويمثل هذا مثلا عند استيراد سلعة معينه فيمنع أو يقلل تخصيص الاعتمادات لمستورد بها، ولا يقف الأمر عند تحديد كمية النقد الأجنبي التي تخصص لاستعمال معين، بل غالبا ما يقترن هذا بإتباع أسعار صرف متعددة للتمييز بين الاستعمالات المختلفة للنقد الأجنبي فعندما تكون السلعة ضرورية تخصص لها اعتمادات النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بسعر منخفض أما إذا كانت السلعة أقل أهمية فيخصص لها كميات من النقد الأجنبي بسعر صرف معتبر نسبيا أما في ما يخص الصادرات فتشجيها يعني أن سلطة

1-عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص ص243-245.

2- عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص245.

الرقابة على النقد تقوم بشراء الصرف الأجنبي من مصدر هذه السلع بسعر صرف أعلى كأن تشتري الدولار المتحصل في تصدير المنتجات بسعر أعلى من الدولار المتحصل من تصدير القطن مثلا .

ثالثا: الإعانات:[1]

يقصد بها تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات، والهدف منها هو إعطاء دفعة للصادرات لتمكنها من الوقوف أمام الأسواق الخارجية، إلا أن هذه الإعانات عندما تطبق من طرف بلد ما، تواجه بفرض رسوم وإيرادات عليها من بلد أو بلدان أخرى، كسلاح مضاد لمنع هذه الإعانات، من هنا تلجأ الدول لمنح الإعانات للصادرات بدرجة كبيرة نظرا للمشاكل المتعلقة بتمويل الإعانات مثل فرض "ضرائب" وكذا الموجهات الدولية من فرض رسوم على الواردات.

رابعا: نظام الحصص:

يقصد منه فرض قيد كمي على الصادرات والواردات من سلعة معنية فإذا طبق نظام الحصص على الواردات فقد يكون القصد منه تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وقد يكون القصد أيضا حماية الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية.

أما فيما يخص الصادرات فيكون القصد منه المحافظة على التموين القومي من السلعة التي يفرض عليها، أي ضمان وجود كميات كافية وبأسعار مناسبة للمستهلكين المحليين، كما أن هذا النظام أداة فعالة للتحكم في التجارة فله أيضا أثار عملية تتمثل في انتشار الفساد والرشوة في محاولة الحصول على أكبر حصة، وكذلك تكريس الاحتكار، وعزل السوق المحلية على الأسواق الخارجية والحد من فرض الاختيار أمام المستهلك.

خامسا: تراخيص الاستيراد:

يقصد بها تلك التصاريح التي تمنح للأفراد أو الهيئات تمكينا لهم لاستيراد سلعة معنية من الخارج وتلجأ الدولة لهذه الأداة من أدوات السياسة التجارية عندما تتحكم أزمة ميزان المدفوعات بها في الصورة عجز مستمر وندرة شديدة في العملات الأجنبية، فهي إذن وسيلة فعالة للرقابة على التجارة الخارجية ولكن لها مساوئ أيضا من " رشوة وفساد"، وهذا لارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع تكاليف التنمية، إذن فهذه السياسة غير مستحبة للتطبيق على الواردات للسلع الضرورية

[1] - جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص 169-170.

سادسا: إتفاقات التجارة والدفع :

هو إتفاق بين دولتين، ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية، وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان. ويحدد اتفاق الدفع العملية التي تتم على أساسها عمليات تسوية المدفوعات التجارية، فتعتبر إتفاقات التجارة والدفع من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الدولية، والحكمة من اللجوء إليها هي ضمان تعادل الحقوق والديون الناتجة عن تعامل بلد مع البلدان الأخرى، ومن أهم النتائج التي تترتب عن اعتماد بلد ما بدرجة كبيرة، اتفاقات التجارة والدفع في العمليات التجارية الخارجية، وفي تجزئة ميزان المدفوعات يصعب الحديث عليه نظرا لاستحالة استخدام الرصيد الموجب مع بلد لتسوية الرصيد السالب مع بلد آخر.

سابعا– التكتلات الاقتصادية :

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة الخارجية بين عدد محدود من الدول. وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية. ويمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي تتخذ عدة أشكال أهمها :

أ **منطقة التجارة الحرة:** أي تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، مثل منطقة التجارة الحرة الأوربية.

ب – **الاتحاد الجمركي:** ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج، مثل اتحاد البينيلوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الذي عقد في لندن في 1944.

ت – **السوق المشتركة:** تمثل الاتحاد جمركي بالإضافة الى إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء.

ث – **الاتحاد الاقتصادي:** هو السوق المشتركة التي تشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء.

ج – **الاندماج الاقتصادي الكامل:** هو أعلى مرحلة يمكن أن يصلها التكامل الاقتصادي فيصبح هذا التكتل عبارة عن دولة واحدة لها حدود موحدة ولا يوجد بينها قيود جمركية مع عملة موحدة.

د -الرسوم الجمركية:

هي ضرائب تفرض على السلع عند عبورها الحدود الدولية، وتفرض الضرائب على السلع الداخلة إلى البلاد وهي تدعى بالرسوم على الواردات أو على السلع الخارجية من البلاد وتسمى بالرسوم على الصادرات، وتنقسم الرسوم، إلى رسوم قيمية: وهي تلك التي تفرض لنسبة مئوية من قيمة السلعة محل الضريبة، ورسوم النوعية: تلك التي تفرض كمبلغ معين على وحده السلعة محل الضريبة، وهذا الأخير هي الأسهل من حيث إداراتها من الرسوم القيمية.

كما تفرض الرسوم الجمركية لغرضين، فتوجد رسوم غرضها جلب إيرادات للخزينة العامة وتكون هذه على السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعريه منخفضة، وعند فرض الرسوم الجمركية يترتب عليها ارتفاع الثمن، أما الرسوم التي تفرض بغرض حماية الإنتاج المحلى فهي تفرض على السلع المنافسة للإنتاج المحلى، ويمكن أن يتعدى الغرض من فرض هذه الرسوم إلى تحقيق الغرضين معا أي جلب إيرادات للخزينة العامة وحماية الإنتاج الوطني.[1]

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية:

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية، ولعل أكثر الأهداف انتشارا هي تحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وحماية الاقتصاد الوطني من خطر التقلبات الخارجية، وإعادة الدخل الوطني وحمايته، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية إقتصادية، إجتماعية، إستراتيجية.

أولا:الأهداف الاقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

أ- تحقيق موارد للخزانة العامة؛ فقد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي الكثير من الحالات يعتبر الحصول على الموارد المالية بهذه الطريقة أكثر فعالية وأكثر قبولا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.

ب- تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛ تختلف إجراءات استعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، ورغم عدم الرغبة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات إلا أن حالة العجز هي الحالة التي تسبب الكثير من الاضطرابات، ويتم التوازن في هذه الحالة في التقليل من الطلب على الصرف

[1] -جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص163-164

[2] -عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص235.

الأجنبي وزيادة المعروض منه، ولابد أن يتم اختيار الإجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني وقد يقتضي هذا مثلا تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية بوسائل عديدة مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية.

ج- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛ قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة، حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، ولذلك يعتبر هذا أيضا أحد أهداف السياسة التجارية، والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، وتظهر ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومتى تبين لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري.

د- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق؛ ويقصد بالإغراق البيع بسعر يقل عن التكاليف الإنتاجية في الأسواق الخارجية، على أن تعرض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية، وبما أنه نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية، وبهذا المعنى هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليه، ولذلك فإن الدولة التي تستشعر أية بادرة للإغراق تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها الوطني، فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية وأحيانا بمنع الاستيراد.

هـ- حماية الصناعات الناشئة؛ تعتبر حجة حماية الصناعات الناشئة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة، ولا شك أن منطق حماية الصناعات الناشئة منطق مقبول وخصوصا في الدول النامية، فبعض هذه الدول تتوفر على إمكانات كبيرة في مجال إنتاجي معين، ولكن إذا أنشئت هذه الصناعات وتركت دون حماية لتنافس مثيلاتها في الدول الأخرى المتقدمة فلا شك أن انقضائها مؤكد.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية: وتتمثل الأهداف الاجتماعية في الأتي:[1]

أ- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة؛ كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة، وهنا تتغلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوة السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

ب- إعادة توزيع الدخل الوطني؛ فقد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة، ومن بين ما تلجأ إليه السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، وعادة ما تستخدم أكثر من أداة في هذا السبيل، ففرض

[1]-عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص 237-238.

الرسوم الجمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلع، ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل، ونادرا ما يعلن إعادة توزيع الدخل الوطني لهدف من أهداف السياسة التجارية، ولكن تظافر هذه السياسة مع غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية:

ويقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية، ونفس الشيء ينطبق على الإنتاج الحربي والمجالات الأخرى.

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة و معايير التفرقة بين التجارة الداخلية و الخارجية:

بعد تطرقنا لمفاهيم التجارة الخارجية والسياسات التجارية التي ترتكز على أنصار الحرية التجارية وأنصار النزعة الحمائية، ننتقل إلى دراسة التطور التاريخي الذي أدى لوجود الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارةGATT، والمراحل التي مرت بها قبل أن تصل إلى الجولة الأخيرة وهي جولة الأورغواي.

حيث نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة اوراغواي (جات 1994) في مادتها الأولى والثانية على إنشاء منظمة العالمية للتجارة، لتكون الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين الأعضاء في المسائل المتعلقة بالاتفاقات، والأدوات القانونية المقترنة بها.

الفرع الأول: من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة

واجهت الدول عقب الحرب العالمية الثانية مشكلة عويصة تمثلت في كيفية توفير إطار من القواعد لنظام المنافسة العالمية بأوسع معانيها، على إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، باعتبارها المنبر الرئيسي لمعالجة هذه الاهتمامات، غير أن هذه الاتفاقيات تمت عن طريق القبول المبكر لروسيا والفيتنام والصين للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد أن أصبحت سياساتها التجارية أكثر إنتاجا.[1]

[1] - صاح صالحي، **دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد**، دراسات اقتصادية، دار هومة 1993، ص42.

أولا: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

تعد جولة الأورغواي 1986-1993 من الجولات الأخيرة وأطولها مدة في إطار اتفاقية الغات، وقد انتهت في سنة 1993 بمراكش، وقد تم في هذه الجولة التعرض إلى قطاعات لم تكن محل اهتمام الغات سابقا وخاصة المفاوضات حول المنتجات الزراعية وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وقطاع الخدمات وأخيرا موضوع الملكية الفكرية، وهذه الجولة هي الإطار الأساسي لنشوء المنظمة العالمية للتجارة؛ وعرفت على أنها، منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي.[1]

أنشئت المنظمة العالمية للتجارة في جانفي 1995، وهذا لتحل محل الغات، فهي معاهدة متعددة الأطراف تطبق على أساس مؤقت أما المنظمة العالمية للتجارة لها الشخصية القانونية كمنظمة كاملة الأهلية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ولكنها مثل الجات ليس لديها الوضع الرسمي كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة رغم إقامة الروابط معها، فهي تهدف إلى زيادة الإنتاج والتجارة والاستثمار وتشجيع المشاركة النشيطة للبلدان النامية في التجارة العالمية.

وأهم ما يلاحظ على المنظمة العالمية للتجارة، أنها إضافة تجارة السلع التي كانت سابقا الإطار الوحيد الذي تمارس فيه الغات مجالها، توسع مجال هذه السلع وأصبح يشمل أيضا المنتجات الزراعية والمنسوجات ثم إضافة التجارة أو المبادلة في الخدمات وحقوق الملكية الفردية.

أ -تطورات أخرى:

كان النهج الأساسي للغات يتمثل في أن السلع، عندما يتم تصديرها من دولة لأخرى، ينبغي بصفة عامة ان تحظى بحرية في الدخول إلى الدولة المستوردة، فيمكن فرض الرسوم الجمركية على الحدود، ووفرت الغات إطار للمفاوضات على مستوى التعريفات، سمحت أيضا للحكومات بتطبيقه في حالات معينة، في بعض التدابير غير التعريفية لتقيد الواردات بشكل مباشر، بالإضافة إلى ذلك، توفر حماية ضد التجارة غير العادلة والتدمير المتعمد للتجارة، كان الهدف هو ألا يتم السماح لمثل هذه التدابير التجارية المدمرة، لتهميش المزايا التي يمكن للدولة الحصول عليها من خفض في مستويات التعريفات الأخرى[2].

1 - ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة omc"أسباب الانضمام ، النتائج المرتقبة ومعالجتها"**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003، ص57.

2- بهاجيراث لال داس، **منظمة التجارة العالمية –دليل للاطار العام للتجارة الدولية** ، دار المريخ لنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2006، ص34.

وحتى مطلع السبعينيات، كان الاهتمام الرئيسي للغات منصبا على خفض التعريفات في مختلف الدول، ولهذا تيسرت التجارة في السلع بعد ذلك، حيث أجريت العديد من الجولات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في الجات بهدف تسهيل التجارة الدولية، تلك المفاوضات التجارية متعددة الأطراف كانت: جنيف 1947، انسي1948، تورا كواي 1950، جنيف1956، ديلون1960-1961، كينيدي 1964-1967، وأخيرا جولة اوروجواي 1986-1994.

خلال الجولات الست الأولى، كان التركيز منصبا على خفض التعريفات، وغطت الجولتان الأخيرتان مجالات أوسع. وقد نتج عن العقد النهائي تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، والتي تعمل على تسهيل، ووضع إدارة تنفيذ الاتفاقيات المتعددة، وكذا المراقبة، ووضع القوانين والقواعد المسيرة للمنظمة وللعلاقات التجارية الدولية المنظمة إليها، علما أن هذه الأخيرة تحظى بالشخصية القانونية، فكل عضو منها يمنحها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة عملها، كذا تلزم كل دولة عضو منح امتيازات وحصانات لضمان استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة.

لقد ضمنت الدول المتقدمة الكبرى استكمال مقومات معالم النظام الاقتصادي الدولي، وذلك من خلال إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وبذلك اكتملت الحلقة المفقودة لإقامة الثالوث المكون من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة وذلك ما يبنيه الشكل الموالي:

الشكل 04: ثالوث النظام الاقتصادي الدولي الجديد:

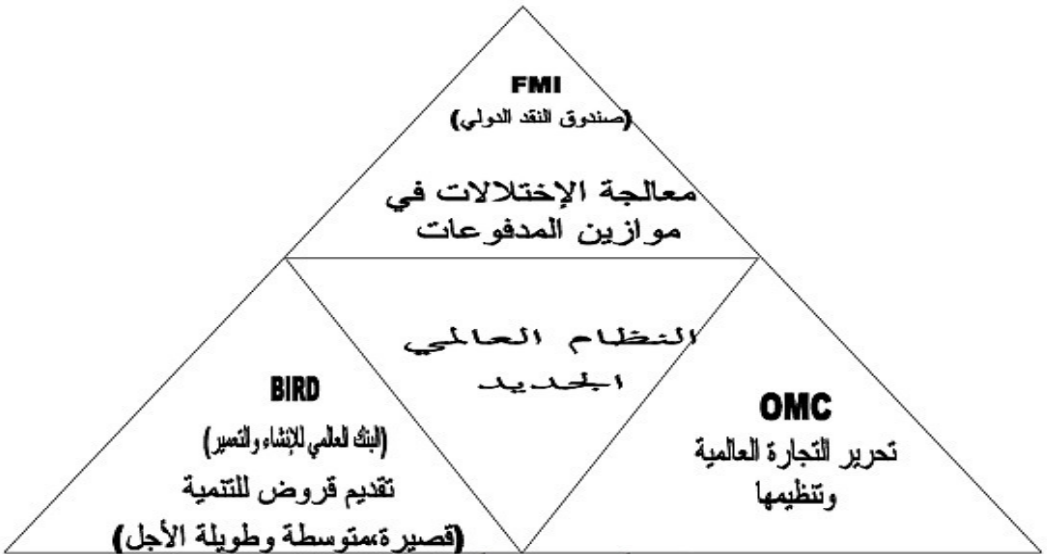

المصدر: عبد العزيز محمد، الغات والتجارة العالمية، مركز الكتاب، الاسكندرية، 1996، ص82.

ثانيا: وظائف المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم وظائف هذه المنظمة في ما يلي:[1]

-مراقبة تطبيق اتفاقية المنظمة التي تمخضت عنها جولة الأورغواي، من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية تحقيقا لهذا الهدف.

-توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة الأورغواي وقضايا أخرى، الهدف من ذلك تحرير التجارة الخارجية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف.

-تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها والسهر على تأمين الشفافية وسيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية.

-عدم التمييز في المعاملات التجارية بين دول الأعضاء، بهدف تعزيز المنافسة العادلة، ومنح الدول النامية والأقل نموا معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة.

-التعاون مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، بهدف ضمان المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: هيكل وإجراءات الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: هيكل منظمة التجارة العالمية (المجالس واللجان)[2]

أ - **المؤتمر الوزاري:** يعد المؤتمر الوزاري أعلى هيئة في منظمة التجارة العالمية، يتكون من ممثلي كل الأعضاء، ويعقد المؤتمر اجتماعا مرة على الأقل كل عامين، ويطلع بتنفيذ وظائف المنظمة، باتخاذ ما يلزم لوضعها موضع التنفيذ.

ب -المجلس العام: يتكون المجلس العام من ممثلي كل الأعضاء، ويقوم المجلس بوظائف المؤتمر خلال الفترة البينية لاجتماع الأخير.

[1] - فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص109.

[2]- بهاجيراث لال داس، مرجع سابق، ص ص463-464.

ج- جهاز تسوية النازعات: تم وضع تصور لهذا الجهاز في تفاهم تسوية المنازعات، ويقوم الجهاز بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، ويتمتع المجلس العام بالسلطة الاجتماع كلما كان ذلك مناسبا للقيام بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات، ويعد هذا الجهاز مستقلا من الناحية العلمية.

د -المجالس الأخرى: يوجد مجلس التجارة السلعية، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس التربص، وتعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام، وتكون عضوية هذه المجالس مفتوحة أما ممثلي كل الدول الأعضاء.

هـ -اللجان: توجد لجنة التجارة والتنمية، ولجنة القيود على ميزان المدفوعات، ولجنة ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والتمويل والإدارة.

و -الأمانة: توجد أمانة لمنظمة التجارة العالمية يترأسها المدير العام، ويقوم المجلس الوزاري بتعيين المدير العام الذي يعين بدوره أعضاء الأمانة.

ثانيا: إجراءات الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة :[1]

يحق لأي دولة الإنضمام إلى اتفاقية الجات 94 بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الدولة وبين المنظمة، ويعني الانضمام على المنظمة العالمية للتجارة القبول الكلي (مبدأ الشمولية) بجميع الاتفاقيات التجارية والبروتوكولات والملاحق. ويتخذ المؤتمر الوزاري قرار قبول العضوية بأغلبية ثلثي الأعضاء، كما يحق لأي عضو أن ينسحب من المنظمة العالمية للتجارة، وهذا يعني الانسحاب من أحكام جميع الاتفاقيات ويتم الانسحاب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ تلقي مدير عام المنظمة إخطارا كتابيا ينص على طلب الانسحاب للدولة العضو.

لم يعد الانضمام على المنظمة العالمية للتجارة سهلا كما كان في السابق بل أصبح خاضعا لإجراءات ومفاوضات طويلة يجب على أي دولة ترغب بالانضمام إلى الاتفاقية إتباعها وهي:

- التقدم بطلب رسمي إلى الأمانة العامة للمنظمة في جنيف ويرفق به الوثائق التالية:
  - ✓ دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية وسياستها في مجال التجارة الخارجية وسياسات الدعم الممنوح للمنتجين أو المصدرين.
  - ✓ الأنظمة الجمركية وأنظمة الاستيراد والتصدير المعمول بها.
  - ✓ جداول التعريفة الجمركية للسلع والخدمات.

[1] - حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص150.

تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإعلام الدول الأعضاء في المنظمة، والتي لها علاقات تجارية مع الدول الطالبة العضوية بهدف عقد مشاورات بشكل ثنائي وتحت إشراف المنظمة. ويشكل مجلس المنظمة فريق عمل مهمته دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية، والتجارية لهذه الدولة.[1]

- تجري مفاوضات الانضمام على مسارين الأول المشاورات الثنائية والثاني متعدد الأطراف.
- يجمع فريق العمل نتائج مفاوضات المسارين ويقدم تقريرا إلى مجلس المنظمة ويتخذ المجلس الوزاري قرار قبول أو عدم قبول العضو.
- إذا حصل طالب الانضمام على موافقة ثلثي الأصوات يمكن لممثل الدولة طالبة العضوية أن يوقع على بروتوكول الانضمام، و يصبح الانضمام نافذا بعد 30 يوما من تاريخ التوقيع، ويتم بعد ذلك تصديق البروتوكول من السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية.

ويطلب عادة من الدولة طالبة الانضمام إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والإنمائية لتتفق مع أحكام المنظمة، كذلك إعادة النظر في هيكلة المؤسسات المصرفية والنقدية، واعتماد نظام الجودة، والمواصفات العالمية، والرقابة في عملية الإنتاج، وتحسين المناخ الاستثماري، تطوير البنية الإنتاجية، دعم وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد الوطني من قيود الاستثمار.

كما توجد بعض الإجراءات الواجب إتباعها للانضمام إلى المنظمة هي :

أ-تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الإنضمام إليها، تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

ب- تقديم التزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات، يشمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات، والنشاطات المهنية الخدماتية، ووضع جدول لإزالتها.

ج-الإلتزام بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بالتوقيع على بروتوكول انضماما يشمل الموافقة على تطبيق التزام جميع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (ما عدا اتفاقية المناقصة الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنها من الاتفاقيات الاختيارية)، أي عليها ان توافق على اتفاقيات جولة " الاورغواي"، يعني لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام " الغات" وخاصة بعد جولة "طوكيو" حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثل باتفاقيات خاصة.

[1] - حشماوي محمد، مرجع سابق، ص 150.

الفرع الثالث: معايير التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية[1]

يتم التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال العناصر التالية:

أولا: حركية عناصر الإنتاج: ويقصد بحركية عناصر الإنتاج، قدرتها على التحول أو الانتقال من نشاط لآخر أو من مكان لآخر، حيث أن عناصر الإنتاج تتمتع بقدرة أكبر وأسهل في التحرك على المستوى الداخلي مقارنة مع تحركها على المستوى الخارجي.

ثانيا: السياسة التجارية: يتم التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على أساس درجة الحرية في تجارة السلع والخدمات، وعادة ما تتم التجارة الداخلية دون وجود أي قيود على حركة السلع والخدمات، ومن ثم إتباع سياسة الحرية التجارية، أما على المستوى الدولي فيتم تقييد حرية السلع والخدمات، أي إتباع سياسة الحمائية.

ثالثا: اختلاف النقود: حيث أنه في التجارة الداخلية يتم التعامل وتسوية كافة المعاملات التجارية والمالية في الاقتصاد الوطني لبلد ما، باستخدام العملة المحلية، بينما في التجارة الخارجية، فلابد من الحصول على العملة النقدية للبلد الأجنبي المراد التعامل معه.

ثالثا: الحدود السياسية: التجارة الخارجية تقف في وجهها الحدود السياسية، والتي تفصل كل بلد عن الآخر، بمنظمة اجتماعية وقوانين التي تحكم التعامل فيه، عكس التجارة الداخلية التي لا تخرج عن الحدود السياسية. بينما المقاولات في نطاق التجارة الخارجية، تتعدى حدود التجارة الخارجية، وتخرج من الحدود السياسية للدول المشتركة في عمليات التجارة الخارجية.[2]

رابعا: الموارد البشرية والطبيعية: التجارة الداخلية تقوم على أساس تخصص الأفراد، نتيجة لاختلاف درجات الكفاية أو أنواع المبادرات التي يكتسبونها، بينما لا تقوم التجارة الخارجية على أساس هذا العامل وحده فهناك عامل اختلاف آخر بالغ الأهمية يقوم بين البلاد والدول، وهو الاختلاف النسبي في الهبات الطبيعية التي وبتها الطبيعة للبلاد في شكل اختلاف نسب توفر عوامل الإنتاج فيها كالأرض، ورأس المال، والقوى العاملة.

خامسا: مرحلة النمو الاقتصادي: التجارة الخارجيةِ تقوم بين دول تمر بمراحل مختلفة من النمو الاقتصادي كل الاختلاف، ففيها الدول الصناعية القديمة وفيها الدول النامية التي قطعت بنجاح شوطا طويلا نسبيا في عملية التنمية بدأته بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كالهند والصين وبلاد جنوب شرق آسيا، وفيها دول لا زالت

[1] -السيد احمد السيرتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص ص 18-24.
[2]- عبد لمطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001، ص ص 379-380

متخلفة، ولا شك أن العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين دول كهذه، يختلف فيها درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يبين أن التجارة الداخلية تختلف داخل الدولة الواحدة، والتجارة الخارجية بين مجموعة من الدول.

وأخيرا كانت هذه أهم الفروق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، بمعنى أدق الأسباب التي تجعل عدم انطباق التجارة الداخلية، واختلافها عن التجارة الخارجية بين الدول، والتي لن يتسع المجال لمناقشتها حيث يمكن التعامل معها تفصيلا مع التقدم في سنوات الدراسة لأنها دراسة متخصصة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى التجارة الخارجية والتي تعتبر من أهم القضايا التي لا يمكن لأية دولة الاستغناء عنها، سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث نجد أن معظم الدول تحاول معالجتها والاستفادة من ايجابياتها، وخاصة الدول النامية منها، ومن خلال هذا الاهتمام الذي حظيت به التجارة الخارجية تبين أنه ليس باهتمام حديث النشأة بل يعود إلى زمن بعيد، حيث تعددت النظريات والمفكرين الاقتصاديين في هذا المجال، وذلك ابتداءا من الكلاسيك وصولا إلى المناهج التكنولوجية، حيث استطاعت هذه النظريات وبمفكريها أن ترسم مسار للتجارة الخارجية عير دول العالم، بغض النظر عن الانتقادات التي واجهت كل نظرية على حدا، إلا انه يمكن القول أن أي نظرية وفي أي مجال يجب أن تساير الظروف التي تمر بها مكانا وزمانا، وهكذا الحال بالنسبة لنظريات التجارة الخارجية.

وقد عرفت التجارة الخارجية مذهبين أساسيين احدهما يتمثل في مذهب الحرية والذي يحث على ترك التجارة حرة دون قيود وبذلك انتقال السلع والخدمات بكل حرية بين مختلف الدول دون أن تعترضها عوائق، ولهذا المذهب حججه، أما المذهب الثاني وهو المذهب الحمائي فيدعو إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة الخارجية وذلك عن طريق فرض قيود على الصادرات والواردات من اجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة، ولهذا المذهب أيضا حججه، وقد تبين في الواقع انه لا يمكن لأي دولة مهما كانت متقدمة أو نامية إتباع سياسة مطلقة سواء كانت سياسة الحرية أو الحمائية، بل تتبع معظم الدول مزيجا من الحرية والتقييد، ولتطبيق هذه السياسات التجارية يعتمد على وسائل وأساليب تعرف بأدوات السياسة التجارية والتي من شأنها تحقيق الأهداف العامة للدولة.

الفصل الثالث

آثار الأزمات المالية على التجارة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

تنتقل عدوى الأزمات المالية إلى أغلب الأسواق وفي مختلف دول العالم، حيث لم تقتصر على قطاع معين، وإنما شملت مختلف القطاعات الاقتصادية في جميع دول العالم مما يؤثر سلبا على معدلات نمو الاقتصاد العالمي نتيجة تراجع الاستهلاك الذي يشكل ركنا مهما في الاقتصاد.

والجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق تطورات في المجال الاقتصادي حيث قامت بعدة إصلاحات من بينها تحرير تجارتها الخارجية، هذه الأخيرة تعتبر أهم قطاع يمكن أن يتأثر بالأزمات المالية الأخيرة وتحديدا أزمة المالية 2008 وأزمة الديون السيادية.

لذلك ومما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل لآثار الأزمتين الماليتين من خلال التعرض للمباحث التالية:

المبحث الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية على دول العالم.

المبحث الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: تأثر الاقتصاد الجزائري الأزمات الاقتصادية,

المبحث الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية على دول العالم

إن الأزمات الاقتصادية التي مست الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وجاءت هاته الأزمات كنتيجة لاختلال في عرض وطلب الأسواق المالية والانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الدول، كما يعتبر الانفتاح الاقتصادي المساهم الرئيسي في انتشار الأزمات المالية، لذا سنستعرض تداعيات هذه الأزمات على هاته الدول.

المطلب الأول: وجهة نظر الإسلام في أسباب الأزمات و تداعياتها

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية الراهنة مدى هشاشة النظام الرأسمالي القائم على الليبرالية الذي يعمل بقاعدة " دعه يعمل دعه يمر" ، و أن في السوق قوة خفية حسب ادم سميث قادرة على تنظيم السوق ذاتيا دون تدخل الدولة . بالمقابل كشفت هذه الأزمة عن صحة الأسس التي تقوم عليها المؤسسات المالية الإسلامية ، فحسب رئيس وزراء بريطانيا قولن براون" فإن البنوك الإسلامية أكثر أمانا و محافظها محمية بأصول حقيقية ، و عملياتها ذات مردود جيد على الاقتصاد و مربوطة بمشاريع رصينة و قوية " [1]

و في ضوء الإسلام ترجع الأزمة المالية العالمية إلى الأسباب التالية :

1- الربا

ارتبطت الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالربا أو سعر الفائدة ، حيث عملت البنوك على تحفيز الأمريكيين بتملك العقارات بدلا من تأجيرها ، و في ظل منح القروض العقارية بسعر فائدة متغير ، و مع الارتفاع المستمر لسعر الفائدة ، مما أدى إلى ارتفاع أعباء القروض من حيث فوائدها و سداد أقساطها ، و تفاقمت الأزمة حين توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المستحقة عليهم التي أصبحت تفوق القيمة السوقية للعقار نتيجة زيادة العرض و انخفاض الأسعار .

و يشكل الربا عنصر خفي محفز للتضخم ، و أكد كينز أن سعر الفائدة يشكل أحد الأسباب الرئيسية للتقلبات العنيفة في الإقتصاد الغربي ، لذلك يرى أن سعر الفائدة يجب أن يقترب من الصفر . و يرى سيمنز الإقتصاي الأمريكي أن الكساد العظيم لسنة 1929 يرجع إلى التمويل عن طريق الإقتراض بفائدة ، و يكمن العلاج في

[1] بالرقي تيجاني ، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على اقتصاديات دول المينا و أسبابها في ضوء روحات مفكري الإقتصاد الإسلامي ، ملتقى دولي حول : الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة الدولية ، المنعقد بتاريخ : 21/20 أكتوبر 2009 ، جامعة سطيف ، الجزائر .

الابتعاد عن الفائدة و الاعتماد على التمويل الذاتي من خلال الأرباح غير الموزعة أو عن طريق المشاركة في المشاريع.

و الإسلام حرم الربا حيث انه يؤدي إلى التضخم و الظلم ، بالمقابل أوجد حلا لتمويل خطر الائتمان العام من خلال الزكاة حيث من بين مصارفها نجد الغارمين بما يحقق التضامن و التكافل الاجتماعي .

2- التوسع في الديون

لجأت البنوك الأمريكية إلى التوسع في الإقراض من خلال الديون العقارية ، كما إعتمدت على إصدار سندات في مقابل قروضها العقارية و بيع هذه السندات إلى مستثمرين عالميين مقابل فوائد ، و قام هؤلاء المستثمرين ببيع هذه السندات مرة أخرى أو رهنها لدى صناديق استثمار أو تحولت لشراء مزيد من السندات العقارية ، بينما هذه السندات هي ناتجة من قروض عقارية ، و هو ما يعرف بعملية التوريق ، مما أدى إلى تحول طبيعة الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد رمزي يقوم على المضاربة في الأصول المالية بحيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد على أربعين مرة حجم الاقتصاد الحقيقي 1، مما أدى إلى اتساع نطاق المضاربين و زيادة حدة الصدمات . بالمقابل نجد الإسلام يعمل على تحريم المضاربة في النقود ، بالإضافة إلى ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي .

3- الفساد

يعتمد الاقتصاد الليبرالي على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة حسب المفكر مكيافيلي دون مراعاة أي ضوابط أخلاقية ، و من بين أدوات الفساد نجد : الظلم ، السرقة ، العدي و القمار ، مما ساهم في حدوث الأزمة المالية العالمية . و قد إنتشر الفساد بين طائفة المسئولين التنفيذيين ممن كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في خارجها ، و غابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم ، مما جعلهم يتساهلون في منح قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة دون تطلب معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة

[1] قدي عبد المجيد ، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 2009 ، ص 13 .

لهذه القروض 1. بالمقابل يعتمد الإسلام على مبدأ الغاية المشروعة تبرر الوسيلة المشروعة، لذلك يعمل الإسلام على محاربة جميع أشكال الفساد، و ذلك من خلال:

منع مفسد العرض: الإسراف، التبذير، التقتير....

منع مفسد الطلب: الخمر، الخنزير، القتل....

منع مفسدات التبادل: السرقة، الرشوة، الغش، الاحتكار، القمار....

4- التوسع في الإنفاق

يشهد المجتمع الأمريكي تزايد الاستهلاك، و يعتمد القطاع العائلي على الائتمان بحيث يستهلك شهريا أضعاف ما يمكن أن يشتريه بدخله الجاري، و بلغت نسبة الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية 86.6 % سنة 2008 و هي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة إذ تقل عن 70 % في المتوسط؛ 2 و يشكل التوسع في الإنفاق فلسفة رأسمالية تعتمد على الإسراف و التبذير و زيادة الاستهلاك قصد تحقيق رفاهية أفراد المجتمع. إلا أن زيادة الإنفاق الخاص دون زيادة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة التضخم و من تم ضعف القدرة الشرائية و نقص المبيعات ، و بالتالي تباطؤ الإنتاج . أما زيادة الإنفاق الحكومي فإنه يؤدي إلى زيادة الضرائب و م تم نقص السيولة ، مما يؤدي إلى زيادة إصدار سندات الخزينة أو اللجوء إلى الاستدانة من السوق العالمي بالمقابل نجد الإسلام يعمل على ترشيد الاستهلاك و تجنب جميع أشكال التبذير و الإسراف .

المطلب الثاني: آثار الأزمة الاقتصادية

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ أزمة 1929، و قد تفوقها في الحجم و في سرعة انتقالها إلى مختلف دول العالم ، و ذلك بفضل العولمة، ومن خلال الروابط التجارية و الروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و باقي دول العالم .

و قد أثرت الأزمة المالية على عدة مجالات تتمثل فيما يلي :

[1] إبراهيم عب العزيز النجار ، الأزمة المالية، الدار الجامعية للنشر، مصر،2009، ص 58.
[2] سلطان أبو علي ، **الأزمة التمويلية و انعكاساتها على مصر**، سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، القاهرة، ص2.

1- نقص السيولة النقدية :

قد قدمت المؤسسات المالية الأمريكية تسهيلات ائتمانية لجميع فئات المجتمع الأمريكي قصد شراء عقارات بالتقسيط و بأسعار فائدة متدنية بمعدل 1 % و بدون ضمانات سوى ملكية العقار. مما أدى إلى استنزاف خطير للسيولة النقدية و حصرها في الأصول العقارية ضعيفة السيولة ، و بعد ارتفاع سعر الفائدة إلى 5.25 % مما أدى إلى عدم مقدرة الأفراد تسديد أقساط القرض و بالتالي رفع من حدة استرداد العقار للمؤسسات العقارية ، و ترتب على ذلك إغراق الاقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة مما نتج عنه إمتصاص للسيولة النقدية بالمؤسسات المالية العالمية ، كما أن فقدان الثقة ما بين المؤسسات المالية في مجال التعاون فيما بينها في منح الائتمان أدى إلى ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية .

2- الركود الاقتصادي :

أدت الأزمة المالية إلى دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي نتيجة انخفاض الاستهلاك و تقليص إنفاق الشركات و النشاط الإسكاني ، و انعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة ، إذ حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قياسيا خلال سنة 2008 بلغ 455 مليار دولار و بزيادة قدرها 50 % مقارنة بسنة 2007 . و حقق الميزان التجاري لدول الإتحاد الأوروبي في سنة 2008 عجزا بقيمة 27.2 مليار أورو (ما يعادل 36 مليار دولار) مقارنة ب 16.1 مليار أورو سنة 2007 . و تفاقم العجز التجاري في روسيا إلى 44.8 مليار أورو مقارنة ب 32.9 مليار أورو. فيما بقي العجز ثابتا مع الصين بمقدار 86 مليار أورو ، بينما تراجع في اليابان بشكل طفيف إذ بلغ 19.6 مليار أورو مقارنة ب 20.2 مليار سنة 2007.[1]

و يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار و تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية، وبالتالي انخفاض الطلب على الطاقة، و يؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات مما يؤثر سلبا على الدول التي تصدر البترول، بحيث تنخفض حصيلة الصادرات ، ما يشكل ضغوطا متزايدة على الموازنات العامة و مستوى الإنفاق و معدلات النمو .

[1] إبراهيم عب العزيز النجار ، الأزمة المالية، المرجع السابق ، ص 86 .

و حسب تقرير البنك الدولي لعام 2008 فإن نمو الناتج المحلي العالمي سيصل 0.9 % سنة 2009، ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 4.5 % مقابل 7.9 % سنة 2007. [1]

3- تفاقم البطالة:

يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، و قد تأثر سوق العمل بعد الركود الاقتصادي و انخفاض الطلب و نقص التمويل، مما دفع بالمؤسسات بتسريح عدد هائل من العمال، و في دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي فإن عدد الأفراد المعرضين للبطالة على مستوى العالم وصل 210 مليون شخص سنة 2008 بعدما كان 190 مليون شخص سنة 2007. [2] الأمر الذي دفع برئيس المكتب الدولي للعمل إلى القول (نحن في حاجة إلى عمل سريع و منسق للحكومات لتفادي أزمة اجتماعية يمكن أن تكون قاسية، مستدامة وعالمية).[3]

المطلب الثالث: إجراءات مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية.

رغم أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر من خلال ما يلي :

- إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع صادرات خارج المحروقات و تنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع ألفلاحي ، الصناعي ، السياحي و الخدمات .
- العمل على النهوض بالنمو الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرزها الأزمة المالية من بطالة وفقر وتدهور القدرة الشرائية .
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة حيث أنها أقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية.
- ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات الحقيقية، وإصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع الأدوات و قواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية .

[1] محجوب بدة و آخرون ، **تأثير الأزمة على الدول العربية و منظمة أوبك** ، مجلة الأبحاث الاقتصادية العدد 12 ، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 15 .
[2] إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ، ص 88 .
[3] قدي عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 23 .

– ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة و محفزة للاستثمار خاصة القطاعات خارج المحروقات.

– تحسين إدارة المخاطر و السرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

– ضرورة الضغط على الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات و الحافظة على فائض الميزان التجاري.

– ترشيد النفقات العامة و مكافحة كافة أشكال الفساد و مظاهر تبذير المال العام .

– ضرورة تنويع الاحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار.

– ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي و انتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة .

– يجب على السلطات و المتعاملين الاقتصاديين التحلي بالحذر في معاملاتهم مع الشركات الأجنبية، من خلال التحري حول وضعية هذه الشركات، و كذلك البنوك التي تتعامل معها.

– ضرورة توسيع التعاون العربي في مجالات الاستثمار و التجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.

تتأثر كافة دول العالم بالأزمات الاقتصادية العالمية بدرجات متفاوتة، حيث ترتبط درجة التأثير بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي و أسواقه المالية، و بالنسبة للجزائر فإن التأثير يكون غير مباشر على القطاع المالي و ذلك نظرا لعدم وجود بورصة حقيقية و عدم وجود ارتباطات للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية وكذا قطاع التجارة الخارجية حيث تتعامل فيه الجزائر بعملتين أساسيتين هما الدولار عند التصدير واليورو عند الاستيراد.

المطلب الأول: التجارة الخارجية الجزائرية.

إذا رأينا إلى التجارة الخارجية الجزائرية بعين الرضا نتيجة لما حققته من فوائض في الميزان التجاري منذ مدة، فإنه لا يمكن إغفال أن الاقتصاد الجزائري ريعي وهش يعتمد كلية على عائدات البترول، إذ لم تتعد أبدا صادرات الجزائر خارج نطاق المحروقات 4%.

الفرع الأول: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية.

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية بارتباطها الوثيق بأسواق الدول الصناعية المتقدمة والسوق الأوروبية تحديدا سواء كانت صادرات أم واردات، فعلى الرغم من فتح السوق أمام المستوردين وتحرير التجارة الخارجية فان الملاحظ أن المحروقات تهيمن على الصادرات الجزائرية.

أول: الميزان التجاري:

يتميز الميزان التجاري الجزائري منذ مدة بعنصرين أساسيين هما:

- التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، حيث تمثل المحروقات 98% من صادرات الجزائر.
- تمثل المواد الغذائية وسلع التجهيز أغلبية الواردات الجزائرية.

وإذا عدنا إلى وضعية الميزان التجاري الجزائري نجد انه يمتلك رصيد ايجابي مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2012.

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	نسبة التغطية
2005	25,644	46,001	20,357	226
2006	33,157	54,613	21,456	255
2007	32,532	60,163	27,631	218
2008	39,819	79,298	39,479	201
2009	5,900	45,194	39,294	115
2010	16,580	57,053	40,473	141
2011	26,930	73,390	46,460	157
الثلاثي الأول 2012	4,240	14,990	10,750	140

الوحدة: مليون دولار.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من:

- المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآليCNIS.

- آيات الله مولحسان،المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية: الجزائر- مصر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2011، ص 147.

من

ملاحظتنا للجدول أعلاه نستنتج النقاط التالية:

- شهد الميزان التجاري نموا أو فائضا متزايدا في السنتين الأولتين 2005،2006 لينطلق من 25644 مليون دولار إلى 33157 مليون دولار وبمعدل تغطية قدره255% لأول مرة في تاريخ الجزائر.
- ليعرف تذبذبا في السنتين المواليتين، ووصل في 2008 إلى 93819 مليون دولار بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط.

- و في سنة 2009 حققت الجزائر فائضا ضئيلا بـ5900 مليون دولار حيث انخفض الميزان التجاري بحوالي السبع أضعاف عن الموسم السابق بسبب انخفاض الصادرات التي قدرت بـ 45194 مليون دولار بسبب الأزمة المالية2008 التي أدت لانخفاض أسعار النفط إلى 40دولار للبرميل.
- و شهدت سنتا 2010،2011 ارتفاعا في الميزان التجاري ليصل إلى 26930 مليون دولار وبنسبة تغطية قدرت بـ140%.
- شهد الثلاثي الأول من سنة 2012 انخفاض نسبة التغطية إلى 140% بعدما كان 157%في السنة السابقة وهذا راجع لانخفاض الصادرات الجزائرية بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية الحالية.

ثانيا- الصادرات الجزائرية:

المتفحص لهيكل الصادرات الجزائرية يجد أنها تعتمد على المحروقات، وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

جدول رقم 2: تطور الصادرات خلال الفترة 2005-2012.

السنوات	المحروقات	نسبة المحروقات من الصادرات الكلية	خارج المحروقات	المجموع
2005	45,094	98.02	907	46,001
2006	53,429	97.83	1184	54,613
2007	58,831	97.78	1332	60,163
2008	77,361	97.55	1937	79,298
2009	44,128	97.64	1066	45,194
2010	55,527	97.33	1526	57,053
2011	71700	97.67[1]	1690	73,390
الثلاثي الأول 2012	14645	97.67	345	14,990

الوحدة: مليون دولار.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من:

- المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآليCNIS.
- آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 150.

1 - النسبة محسوبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات السابقة

من خلال الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- شهدت المحروقات نموا كبيرا في الأربع سنوات الأولى حيث وصلت إلى 77361 مليون دولار في 2008، وذلك راجع للأرقام القياسية التي ما فتأت تحطمها أسعارها، وبمجرد انخفاض الأسعار إلى 40 دولار للبرميل في بداية 2009 انخفضت الصادرات الكلية إلى 45194 مليون دولار بسبب الأزمة المالية2008.
- تمثل المحروقات المادة الأساسية في الصادرات الجزائرية وبنسب تراوحت بين 98% و97 % خلال الفترة 2005-2010.

أما الصادرات خارج المحروقات فرغم التطورات التي تحققها إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد للاعتماد عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني، واليكم أهم السلع التي تصدرها الجزائر:

جدول رقم 3: التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2012.

السنوات	سلع استهلاكية	تجهيز صناعي	تجهيز الفلاحي	نصف مصنعة	مواد خام	المواد الغذائية	المجموع
2005	19	36	-	651	134	67	907
2006	43	44	1	828	195	73	1184
2007	35	46	1	993	169	88	1332
2008	32	67	1	1,384	334	119	1937
2009	49	42	-	692	170	113	1066
2010	30	30	1	1,056	94	315	1526
2011	-	-	-	-	-	-	1690
الثلاثي الأول	-	-	-	-	-	-	345

2012							

الوحدة: مليون دولار.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من:

- المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآليCNIS.
- آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 150.

و من الجدول أعلاه يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات أهمها:

- تمثل المنتجات نصف المصنعة أهم صادرات الجزائر، حيث أنها تحقق اكبر عائد وفي جميع السنوات، ووصلت الى1384 مليون دولار سنة 2008 كأعلى قيمة لها لتنخفض في السنة الموالية إلى 692 مليون دولار بسبب تداعيات الأزمة المالية2008.
- بينما تتنافس المواد الغذائية والمواد الخام في احتلال المرتبة الثانية، ففي 2008 حققت المواد الخام 334 مليون دولار، بينما وصلت المواد الغذائية لأعلى قيمها في سنة 2010 بـ315 مليون دولار.
- تبقى سلع التجهيز بحاجة لمزيد من الدعم و الهيكلة لتساعد في تحقيق الأفضل، فهي لحد الآن تبقى تشكل نسبة ضعيفة من الصادرات خارج المحروقات فما بالك بالصادرات ككل، ولتسهيل الرؤية اقترحنا الشكل التالي:

ثالثا- الواردات الجزائرية:

لقد كانت واردات الجزائر و منذ الاستقلال تمثل المواد الغذائية فيها النسبة الكبرى. و ذلك يعود لضعف فعالية القطاع الفلاحي الذي يكفل هذه المهمة.

و من خلال الجدول الآتي نستطيع استجلاء التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2005-2012.

جدول رقم 4: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2005-2012.

السنوات	سلع استهلاك	سلع تجهيز صناعي	سلع تجهيز الفلاحي	منتجات نصف مصنعة	مواد خام	المحروقات	المواد الغذائية	المجموع
2005	3,107	8,452	160	4,088	751	212	3,587	20,357
2006	3,011	8,528	96	4,934	843	244	3,800	21,456
2007	5,243	8,534	146	7,105	1,25	324	4,954	27,631
2008	6,397	13,093	174	10,014	1,394	594	7,813	39,479
2009	6,145	15,139	233	10,165	1,200	549	5,863	39,294
2010	5,836	15,776	341	10,098	1,409	955	6,058	40,473
2011	-	-	-	-	-	-	-	46460
الثلاثي الأول 2012	-	-	-	-	-	-	-	10750

الوحدة: مليون دولار.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من:

- المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآليCNIS.
- آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 153

من ملاحظتنا للجدول أعلاه نجد أن الواردات الجزائرية ترتكز على سلع أربع وهي:

-سلع التجهيز الصناعي تبقى في تزايد مستمر رغم الجهود المبذولة لتخفيفها، حيث قاربت الضعف في الفترة 2005-2010، وهذا راجع إلى الإصلاحات الهيكلية التي تطبقها الجزائر والتي مست عدة قطاعات وخاصة البنى التحتية لتطبيق مشاريع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (مليون سكن، الطريق السيار شرق،غرب، ...الخ).

-المواد الغذائية تشكل ثاني السلع المستوردة، حيث بلغت 32075 مليون دولار في الفترة مابين 2005-2010، وهي في تزايد مستمر ما يحتم على الدولة اتخاذ التدابير لتقليلها مستقبلا ولما لا تحقيق الاكتفاء الذاتي.

-السلع الاستهلاكية شهدت نموا كبيرا، حيث تضاعفت في السنوات الأربع الأولى ووصلت إلى6397 مليون دولار في 2008 بعدما كانت في 2005 تبلغ 3107 مليون دولار، لكن في سنتي 2009-2010 شهدت هذه السلع انخفاضا حيث بلغت 6145 مليون دولار و5836 مليون دولار على التوالي وهذا بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية .

-نلاحظ أن الوردات الجزائرية لم تستفد من الأزمة المالية 2008 والتي أدت لانخفاض الأسعار العالمية فاغلب الواردات شهدت ارتفاعا في سنة2009.

-تستورد الجزائر مواد خام تساعدها في الصناعة الوطنية، وشهدت هذه السلعة نموا في السنوات الأخيرة حيث بلغت 1409 مليون دولار كأعلى قيمة سنة 2010، والشكل التالي يوضح أهم واردات الجزائر في 2010.

المبحث الثالث: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.

يتأثر الاقتصاد الجزائري عموما بالأزمات الاقتصادية وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم 4: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.

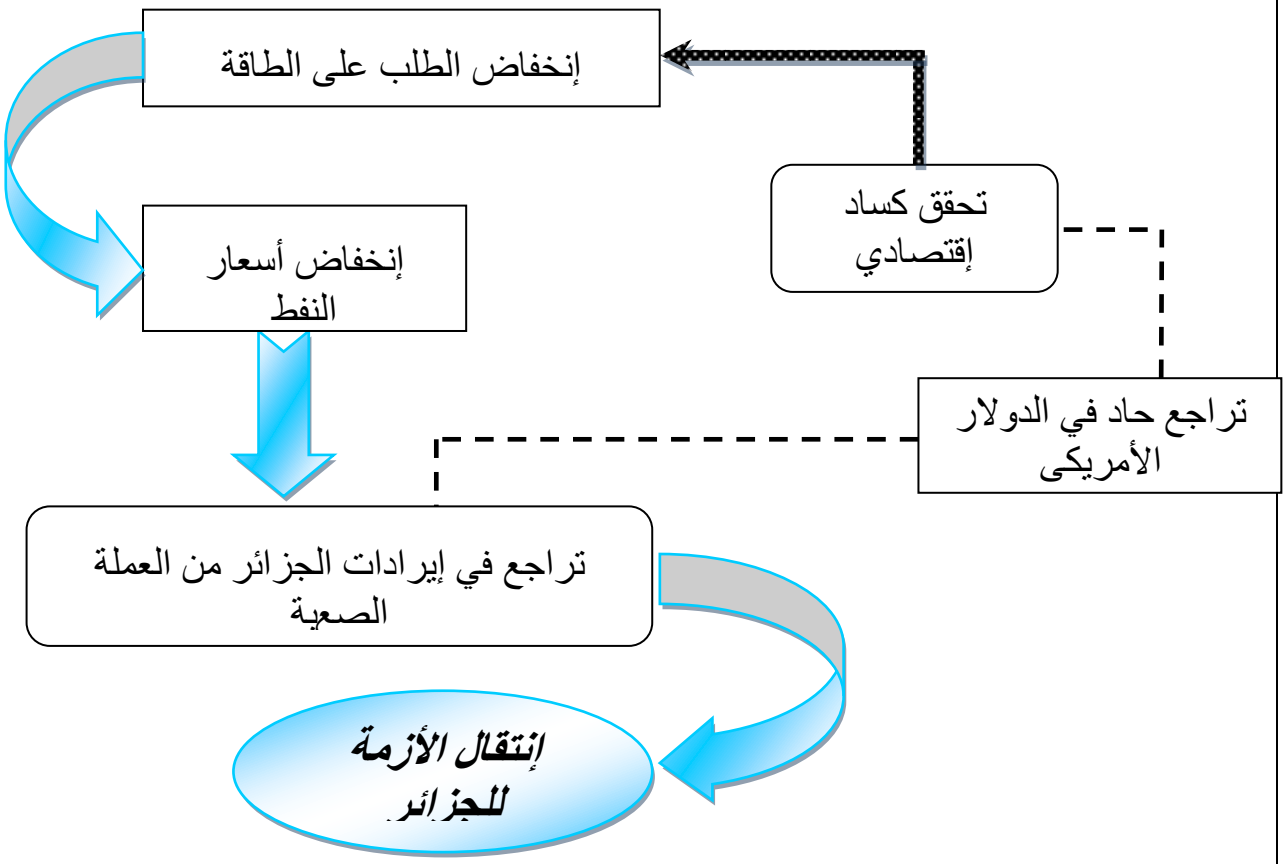

المصدر: ناجي بن حسين، عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، على الخط nadji.benhassine@yahoo.fr

المطلب الأول: أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.

يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، و عموما فإن الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمات الاقتصادية للأسباب التالية :[1]

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، و إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي .
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهورا في قيمته.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و الذي يشكل 98 % من الصادرات، لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف يبقى عرضة لتقلبات أسعار البترول.
- عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمات.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال، لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى، و ذلك راجع إلى ما يلي: [2]

- ❖ عدم وجود سوق مالي حقيقي كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية.
- ❖ عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.
- ❖ انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي جزئي حيث أن الجزائر لم تنظم للمنظمة العالمية للتجارة.
- ❖ التسديد المسبق للمديونية الخارجية، و الذي جنب الجزائر العديد من الاضطرابات في الأسواق المالية.
- ❖ واصل بنك الجزائر في 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية و النقدية و أسواق الصرف و عودة التضخم على المستوى العالمي.
- ❖ إن الوضعية المالية للجزائر مريحة بحيث بلغ احتياطي الصرف 140 مليار دولار ، و فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار ، مما يسمح بتمويل الاقتصاد و تغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز السنتين.

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري.

1 - بوقصة سليمة، **الأزمة المالية العالمية و الإقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، 2009، ص 160.
2 - نفس المرجع، ص161.

إن طبيعة انعكاس الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري له إيجابيات في صالح الاقتصاد، بالمقابل له سلبيات تعيق الاقتصاد الجزائري و يتضح ذلك كما يلي:

أولا- الانعكاسات الإيجابية:

يترتب على الأزمات الاقتصادية انعكاسات الإيجابية تجلب فوائد للاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال ما يلي:[1]

- يؤدي ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب الإجمالي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، و بما أن الجزائر تعتمد على الاستيراد لذلك فإنها تستفيد من ذلك الوضع، و يوفر فرصة لتخفيف العبء على المواطن، و كمثال على ذلك نجد سوق السيارات الذي شهد انخفاضات متتالية في الأسعار أدى إلى تحسين القدرة الشرائية للأفراد.
- انخفاض تكاليف الإنتاج و يترتب على ذلك ديناميكية في الاستثمار، حيث نجد أن انخفاض أسعار الحديد أدى إلى انتعاش قطاع العقار.
- إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الآمان في حال إبقائها مودعة في البنوك في الدول الصناعية.

ثانيا- الانعكاسات السلبية :

يترتب على الأزمة الاقتصادية بعض الانعكاسات السلبية التي تعيق الاقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال ما يلي:

- يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار و بالتالي انخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات، و يترتب على ذلك انخفاض حصيلة الصادرات ، و بالتالي اختلال التوازنات المالية الكبرى.
- يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى إفلاس عدة مؤسسات و بقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية ، وبالتالي احتكارها للسوق و تحكمها في الأسعار.

1 - طالبي دليلة وآخرون، **الأزمة المالية الراهنة و أثرها على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة على الخط: **Talebdalila2005@yahoo.fr.**

- إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة و بالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.

حسب تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي فإن الجزائر معزولة عن الأزمة المالية العالمية، وذلك بسبب سيطرة القطاع العام على النظام المالي والإدارة الحريصة في تسييرها لاحتياطيات الصرف للبلاد. غير أنه ومع توقع تراجع الصادرات النفطية وانخفاض عائداتها بسبب الأوضاع مع تراجع أسعار النفط والأزمة المالية العالمية، لا بد من العمل السريع على إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل وخلق وظائف، و قد حذر التقرير من احتمال تأثر البلاد بالركود العالمي إذا ما تفاقم في القطاع التجاري.

الفرع الأول: انعكاسات الأزمة المالية 2008 على التجارة الخارجية الجزائرية.

بما أن الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات وفي وارداتها على السلع المصنعة والمواد الغذائية، فقد ارتأينا التعرض لآثار الأزمات المالية على الجزائر في شقين وهما المحروقات والسلع المصنعة والمواد الغذائية.

أولا- تقلص صادرات الجزائر من المحروقات وانخفاض إيراداتها.

انخفضت أسعار النفط من 147 دولار للبرميل الواحد إلى حوالي 40 دولار للبرميل الواحد نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدول النفطية، كما تضافرت جملة من العوامل مسببة انخفاض أسعار النفط فانخفاض مستوى النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان والهند بسبب الأزمة المالية العالمية أثر سلبا على مستوى الطلب. وازداد هذا الأمر تعقدا في ظل وجود سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاقوية، مثل الفحم، ووجود عرض فائض من النفط. ولم تفلح المحاولات المتكررة المبذولة من طرف منظمة الأوبك في وقف هذا التدهور من خلال تخفيض مستوى الإنتاج وذلك بسبب تدخل أطراف أخرى في سوق النفط.

إن انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية وما يترتب عنه من تقليص إنتاج كل دولة منتجة ومصدرة للنفط سيترتب عنه تقلص إيراداتها من صادرات المحروقات وتأثر ميزانيات حكوماتها فإجمالي صادرات

البلد من المحروقات إذا ما قيم بسعر المحروقات سيعطينا مداخيل البلد من صادرات المحروقات، ومن مجموع المداخيل المتأتية من تصدير المحروقات لا بد من اقتطاع مبلغ مالي معتبر يقارب 20 مليار دولار يخصص لشركة سوناطراك من أجل ضمان إعادة الإنتاج والحفاظ على مستوى الإنتاج للسنة السابقة وتوفير إمكانيات لتطوير الإنتاج لاحقا ودفع أرباح الشركاء الأجانب، ما يؤدي لتقلص المبلغ المتبقي العائد للخزينة العمومية بانخفاض سعر النفط وتقلص مستوى الإنتاج والصادرات، فإذا افترضنا أن سعر النفط كان معادلا 50 دولار فإن إيرادات الجزائر ستبلغ 35 مليار دولار، وما يعود منه لخزينة الدولة لن يتجاوز 15 مليار دولار.

إن انخفاض سعر النفط إلى ما دون 50 دولار سيجعل الجزائر تعيش وضعا ماليا صعبا. فهذه الإيرادات تكاد لا تكفي لتغطية إيرادات الخزينة، قيمة الواردات وقيمة الأرباح المحولة للخارج من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، هذا الوضع سيتفاقم أكثر نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال سنة 2008 والقاضية برفع نصيب الدولة في الاستثمارات مع الأطراف الأجنبية من أجل جعلها غالبة، وباعتبار أن مداخيل المحروقات محدودة فإن الجزائر ستضطر إلى الاعتماد على احتياطيها من العملات الصعبة، ومن ثم يصبح الأمر حرجا، إذ ستضطر السلطات العمومية إلى تقليص النفقات العمومية مما ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي وعلى النمو الاقتصادي. فبالرغم من النفقات الكبيرة إلا أن معدل النمو لم يتجاوز % 2.5 خلال سنة2007 نتيجة تقلص النفقات العمومية. [1]

ثانيا- انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وتزايد فاتورة الواردات الجزائرية.

إن الأزمة المالية العالمية بتحولها إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات كالقمح، السكر، الحديد والحليب. وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة، إلا أن السلطات الجزائرية وحفاظا على احتياطي البلد من العملات الصعبة لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن ثم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق، وقد بلغت فاتورة الواردات الجزائرية خلال سنة 2008 حوالي 39.479 مليار دولار

1 - عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص ص4-6.

لتنخفض في2009 لتصل إلى 39.494 مليار دولار. والحقيقة أن نسبة معتبرة من هذه الفاتورة وجهت لاستيراد التجهيزات الصناعية، في حين نجد أن قيمة فاتورة الغذاء تقارب 8 مليار دولار، هذا الوضع يحتاج إلى تصحيح وهو ما تم من خلال تقليص قيمة الدينار بـ20% من أجل كبح الواردات.

وعموما ومن خلال استعراضنا لتطور التجارة الخارجية من 2005-2012، يمكننا القول أن الأزمة المالية 2008 أثرت على التجارة الخارجية بما يلي:

الجدول5: التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري خلال 2008-2009.

المصدر: مأخوذ من الجدول رقم1.

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
2008	39479	79298	39819	200
2009	39294	45194	5900	115

- بالنسبة للميزان التجاري فنلاحظ انه انخفض بشكل رهيب والجدول التالي يوضح التغيرات التي طرأت نتيجة الأزمة.

ما نلاحظه من الجدول هو انخفاض الميزان التجاري بقرابة السبع أضعاف نتيجة انخفاض الصادرات بـ 46% وصاحبها انخفاض بـ4% للواردات.

بينما يرى **بن نعمو حمادو**[1] أن الأزمة أثرت على الاقتصاد الجزائري من خلال انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الفاعلة الأخرى وخاصة الأورو وما انجر عنه من خسائر صرف مردها لطبيعة

1 - بن نعمو حمادو، **أزمة الرهن العقاري , أسبابها وتداعياتها، على الخط: benamoun_hamadou@hotmail.com.**

هيكل الواردات والصادرات، فـ 98 % من الصادرات الجزائرية مقومة بالدولار الأمريكي في حين أن معظم الواردات من منطقة الأورو ويقدر الخبراء هذه الخسائر في أواخر 2008 بـ 03 ملايير دولار، ولا يتوقف الأمر على هذا الحد فقط فاحتياطي الدولة من العملة الصعبة الذي وصل في جويلية 2008 إلى أكثر من 150 مليار دولار القسم الأعظم منه بالدولار الأمريكي ومستثمر في شراء سندات الدين الأمريكية بأسعار فائدة لا تغطي الخسائر الناجمة عن انزلاق سعر الدولار، مما جعل القيمة الحقيقية لهذا الاحتياطي تتآكل سنة بعد سنة الأمر الذي دفع بالمختصين إلى المناداة بضرورة إنشاء الجزائر لصندوق استثمار سيادي على غرار دول الخليج والصين وروسيا وغيرها كبديل حتى وإن كان ذلك يتضمن قدر من المجازفة يصفها البعض بالمجازفة المحسوبة.

لكن وبحكم اعتماد الاقتصاد الجزائري كليا على تصدير النفط للحصول على العملة الأجنبية، فان الانخفاض الحاد في أسعار هذه المادة الأولية الحيوية في الأسواق العالمية من 147دولار في منتصف 2008 إلى أقل من35 دولار في بداية 2009، من جراء انخفاض الطلب العالمي على هذه المادة بفعل موجة الكساد التي مست العالم في أعقاب الأزمة، يعتبر اخطر واشد الآثار التي تهدد الاقتصاد الجزائري، على الأقل في المدى المتوسط، وقد يرغم هذا الأمر متخذي القرار مراجعة المشاريع التنموية التي سيتم انجازها أمام انحصار المداخل البترولية وارتفاع حجم الوردات إلى أكثر من40 مليار دولار في سنة 2008.

المطلب الرابع: الحلول المقترحة لتقليل آثار الأزمتين الماليتين على الجزائر.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الأقل تضررا بالأزمات المالية نظرا لعدة معطيات من بينها، عدم وجود أسواق مالية(بورصة دولية)، تحكم الدولة في القطاع المالي حيث أن اغلب البنوك عامة، وكون الجزائر متواجدة داخل منظومة اقتصادية عالمية فإنها ستتأثر حتما بالأزمات المالية وبطريقة غير مباشرة وعلى المدى الطويل، لذلك كان لزاما عليها اتخاذ مجموعة من التدابير والحلول للتخفيف من آثارها.

الفرع الأول: حلول أزمة الرهن العقاري.

أكدت السلطات الجزائرية أن الصحة الاقتصادية والمالية للجزائر لا تدعو للقلق و نظرا للتغيرات التي تحصل في العالم قررت السلطات المالية الجزائرية تشكيل لجنة خبراء لمتابعة ومراقبة تداعيات الأزمة المالية 2008 وتطورات الأسواق العالمية وتقييم الأوضاع وإعطاء المقترحات.

وجاء على لسان الوزير الأول[1]بأن الجزائر تتمتع بقدرات تسمح لها باجتياز هذه الأزمة، ونوه الوزير بالوضع الاقتصادي العام، الذي يطبعه الاستقرار بعد أن تخلصت البلاد من أعباء المديونية الثقيلة، مذكرا في هذا الصدد بحكمة قرار التسديد المسبق للمديونية الخارجية، وهو ما مكننا من توفير ملياري دولار.

وخلال عرضه لمخطط عمل الحكومة تطرق الوزير لكيفية تعامل الدولة الجزائرية مع مسألة إنخفاض سعر البترول، حيث أكد بأن احتياطات الجزائر ستسمح لها بالتكفل بكل حاجياتها الخارجية.

كما ساعد أيضا مواجهة الجزائر تداعيات الأزمة، المرجعية الوقائية لقانون القرض والنقد في سنة 2003، وكذا قرار توقيف خوصصة البنوك العمومية في سنة 2007، على خلفية ظهور أزمة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتخلي عن إدخال العملة الوطنية في وضعية الصرف الكلي للعملة الصعبة.

وأفاد تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بالجزائر أن الأخيرة نجحت في السيطرة على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري.

كما أشار التقرير إلى أن نظام العملة الجزائري لا يسبب مشكلات لحساب المعاملات الخارجية للبلاد. ويجب مواصلة سياستها الحالية يشأن سعر صرف الدينار أي أن معدل الصرف الحقيقي للدينار بلغ في الوقت الحالي مستوى التوازن وأكد أن معدل الصرف الحقيقي للدينار البعيد المدى يرمي إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال الحد من التخوفات فيما يخص الأسعار وتشجيع الصادرات من خلال تدعيم المنافسة الخارجية ويشمل معدل الصرف الحقيقي للدينار التبادلات التجارية للجزائر مع 15 بلدا يمثل 88 ٪ من المبادلات التجارية الإجمالية.

1 - احمد اويحي، **الأزمة المالية العالمية تشكل إنذارا للمرور إلى اقتصاد مبني على الإنتاج** مقالة دون سنة وبلد النشر.

ودعا الصندوق السلطات الجزائرية إلى ضبط سياسة الإنفاق العمومية وتحسين أدوات وطرق جمع الجباية غير النفطية وعصرنه نظام الموازنة والتسيير الرشيد للبنوك العمومية، وضرورة انسحاب الدولة من القطاع البنكي وتطوير طرق تمويل الاقتصاد من القطاع غير البنكي في إشارة إلى النهضة بقطاع البورصة.

وفي إطار الجهود الأخرى التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتطوير اقتصادها و التصدي للأزمة، صدر تشريع جديد في شهر أوت من العام 2008، يتعلق بحصر المساهمة الأجنبية في أي مؤسسات أعمال بنسبة 49 %من رأس المال، بالإضافة فرض ضرائب بنسبة 15% على رأس المال الذي يعاد توطينه اعتبارا من 2009. وقد اتخذ هذا القرار لضمان إعادة استثمار رأس المال في الجزائر، وهو ما يضمن استفادة المواطنين من التحسن الذي يطرأ على الاقتصاد ككل.

كما حذر التقرير من أن الجزائر ستواجه مصاعب اقتصادية من جراء الأزمة المالية2008. وعلى رغم من إشارة التقرير إلى أن الوضع سيكون مستقرا على المدى المتوسط، باعتبار أن احتياطيات البلاد تعادل تكلفة الاستيراد لعامين ونصف، فإنه حذر من استمرار الركود لدى شركاءها الاقتصاديين و تأثير تراجع أسعار النفط على المالية العامة وبرنامج الاستثمار العام الذي تنفذه البلاد، و لهذا قررت الجزائر إعادة النظر في استراتيجياتها وخططها حول إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و مواصلة تطبيق برامجها الإصلاحية.

استنادا للدراسات التي أقيمت حول أسباب و مسببات الأزمة المالية وتداعياتها التي مست معظم الدول وجدت الجزائر نفسها أمام خيار و حل وحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني و جعله اقتصاد يتحمل مختلف الصدمات، أن هذا الحل متمثل في تنويع الاقتصاد وهو طريق للخروج من الهيمنة البترولية التي تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال و بناء من خلاله اقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات وخلق إنتاج قادر على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ومن شانه أيضا تنويع المداخيل و التقليص من البطالة.

وتوقع الصندوق النقد الدولي أن تصبح الجزائر من الأسواق الهادئة والواعدة في وقت قريب، بفضل الموارد الهامة التي تتوفر عليها، كما أن الهدوء والاستقرار أصبح من العوامل الجاذبة في مجال تنافسية الأسواق،

وطالب صندوق النقد الدولي، الحكومة بمواصلة الإصلاح المالي وعدم التحجج بالأزمة أمام كل الأصوات المطالبة بتسريع وتيرة الإصلاح والانفتاح.[1]

الفرع الثاني: حلول أزمة الديون السيادية:

أكد وزير المالية السيد **كريم جودي**، أن الجزائر التي أودعت حصة من احتياطاتها من الصرف بالخارج، ليست متخوفة من انعكاسات أزمة الديون الأمريكية على ودائعها بسبب:

- رأس المال المودع مضمون.
- رأس المال المودع محمي ضد أخطار الصرف.
- رأس المال المودع سائل أي يمكننا سحبه في أي وقت.

كما طمأن وزير المالية بشأن أموال الجزائر المودعة في الخزينة الأمريكية والتي تردد أنها تفوق 50 مليار دولار لها نسبة فائدة تقدر بـ3%. واعتبر الوزير أن الجزائر أمامها عدة خيارات لتسيير احتياطاتها :

– الإمكانية الأولى تتمثل في التوجه نحو أصول مالية خاصة تتميز بالخطر والمردودية العالية.

– أما الإمكانية الثانية فتتمثل في إيداع الأموال في بنوك ليست في منأى عن خطر الإفلاس.

– الإمكانية الثالثة هي إيداع احتياطات الصرف كقيم دولة وهو ما يعد أفضل خيار بالنسبة للجزائر.

وفيما يخص الحماية من أخطار الصرف، فإنها مضمونة بفضل توزيع منصف للاحتياطات بالدولار وبالأورو، مشيرا إلى أن تراجع قيمة الأورو يمكن أن يعوض بارتفاع الدولار والعكس صحيح.

وأشار السيد جودي إلى أن ما يجب استيعابه هو أن كافة النفقات التي توجه إلى المجموعة الوطنية والمؤسسات والعائلات ناتجة عن تحويل احتياطات الصرف إلى الدينار، والتي تخصص 40 مليار دولار منها سنويا للواردات، وبلغ احتياط الصرف الجزائري نهاية 2010 حوالي 160 مليار دولار.[2]

الفرع الثالث: مقترحات لتقليل أثار الأزمات المالية على الجزائر:

1 - رشيد طواهري، **الجزائر نجحت في حماية اقتصادها من صدمة الأزمة المالية**، مقالة دون سنة وبلد النشر.
2 - /http://www.elkhabar.com/ar / تاريخ الاطلاع 2017/05/12، على الساعة:14:15.

رغم أن الجزائر لم تتأثر بالأزمات المالية بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة وعلى المدى الطويل، لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تداعيات هذه الأزمات من خلال ما يلي:[1]

- ✓ إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع صادرات خارج المحروقات و تنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي ، الصناعي ، السياحي والخدمات.
- ✓ العمل على النهوض بالنمو الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرزها الأزمة المالية من بطالة و فقر و تدهور القدرة الشرائية.
- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أنها أقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية.
- ✓ ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات الحقيقية، و إصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع أدوات وقواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية.
- ✓ ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الاقتصاد الوطني، والعمل على تهيئة بيئة مستقرة و محفزة للاستثمار في قطاعات خارج المحروقات.
- ✓ تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- ✓ تقليص الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات للحفاظ على الفائض في الميزان التجاري.
- ✓ ترشيد النفقات العامة و مكافحة كافة أشكال الفساد و مظاهر تبذير المال العام .
- ✓ ضرورة تنويع احتياطات النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار.
- ✓ ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي و انتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة.
- ✓ يجب على السلطات والمتعاملين الاقتصاديين التحلي بالحيطة والحذر في معاملاتهم مع الشركات الأجنبية، من خلال التحري حول وضعية هذه الشركات، و كذلك البنوك التي تتعامل معها.
- ✓ ضرورة توسيع التعاون العربي والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة.

1 – ناصر مراد، أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة-حالة الجزائر-،ص 14 ، على الخط nacermourad@yahoo.fr

خلاصة الفصل:

و بما أن الجزائر تتميز بالعزلة المالية و الاقتصادية النسبية الشيء الذي جعل اقتصادها شبه مغلق، وتأثير الأزمات الاقتصادية عليها يقتصر على المدى الطويل أو بطريقة غير مباشرة، وان كانت له إيجابيات مؤقتة فان سلبياته المنتظرة عديدة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في التغير.
- ✓ الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات وخفض الأسعار؛ إلا أن هذه الميزة تجنبتها شركات و مؤسسات عديدة عبر العالم، و حتما ستحتكر هاته الشركات الكبرى السوق العالمية و بالتالي سترفع الأسعار مجددا.
- ✓ الأزمات المالية ستحد من الاستثمارات الخارجية التي كانت ستأتي إلى الجزائر.
- ✓ تراجع التحويلات المالية للجزائريين المقيمين بالخارج.

خـــاتمــة

لقد بينت الأزمة الاقتصادية محدودية إقتصاد السوق في التصدي للأزمات ، و أن بعض إبتكاراته كالمشتقات المالية ساهمت في حدوث الأزمة؛ وذلك نتيجة لما تضمنته من أحداث كانت نقاط تحول جذري أسهمت في تغيير مفاهيم، أسس وأنظمة دولية ، وقررت مصير العديد من الدول ؛ كما يتأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية في عدة مجالات ، لذلك يجب إتخاذ عدة إجراءات لمواجهة التحديات التي تفرزها هذه الأزمة، و الإقتصاد الجزائري بوصفه إقتصادا ريعيا يعتمد على البترول ، فهو إقتصاد هش معرض لتقلبات أسعار البترول ، و يتأثر بكافة الأزمات العالمية. لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى (الفلاحة ، الصناعة و السياحة) لإسهامها في التنمية الإقتصادية مع ضرورة القضاء على العقبات التي تعيق الإستثمار خاصة البيروقراطية و الرشوة و جميع أشكال الفساد الأخرى .

و نظرا لأهمية الموضوع وخطورته فقد تحتم على صانعي السياسات التجارية التطرق إليها باهتمام وبعناية خاصة، وخرج صانعوا القرارات بعنصريين أساسيين هما:

- يجب مواجهة و علاج الأزمات المالية بسرعة وحزم كبيرين.
- إصلاح النظام التجاري العالمي بجميع هياكله و مؤسساته و سياساته، التي يمكن من خلالها تفادي الأزمات والتقليل من أثارها.

أولا- اختبار الفرضيات:

قمنا في بداية الدراسة بطرح مجموعة من الفرضيات و فيما يلي سنقوم باختبار مدى صحة كل فرضية على حدا.

- ✓ إن اغلب الأزمات الاقتصادية السابقة ظهرت بسبب القطاع الخاص حيث أن أزمة 2008 نشأت بسبب طمع البنوك ورغبتها في تحقيق اكبر ربح دون مراعاة المخاطر التي تقابله، بينما الأزمة المالية الحالية نشأت في القطاع العام والذي تدخل لتحفيز الطلب بعد الركود الاقتصادي الذي خلفته أزمة 2008، إذن الأزمات المالية السابقة والحالية لا ترجع لنفس الأسباب، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

- ✓ نصت الفرضية الثانية على أن النظريات التجارية ساهمت في تطوير التجارة الخارجية إلى شكلها الحالي وقد تم إثباتها من خلال مساهمة النظريات الحديثة في بلورة سياسة تجارية عالمية تتماشى مع أهداف النظام العالمي.
- ✓ بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نامي يعتمد في تلبية حاجاته على الاستيراد فان الأزمة المالية تؤدي إلى ركود اقتصادي ينجر عنه انخفاض الطلب ما يؤدي لانخفاض الأسعار وهو ما يعود بالنفع على الواردات الجزائرية مثلما حث في 2009 لما انخفضت الواردات الجزائرية بـ 200 مليون دولار نظرا لانخفاض أسعار المنتجات في الأسواق العالمية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية التي تقول أن تأثير الأزمات المالية ايجابي على الواردات الجزائرية.

- ✓ إن الصادرات الجزائرية تتأثر سلبيا نظرا لكونها تعتمد على منتج واحد وهو النفط فالأزمات المالية تؤدي لانخفاض الطلب على النفط الشيء الذي يؤدي لانخفاض قيمة الصادرات الجزائرية، وهو ما ينفي صحة الفرضية التي تقول أن تأثير الأزمات المالية ايجابي على الصادرات الجزائرية.

ثانيا– نتائج الدراسة:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها فيما يتعلق بتشخيص اثر الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية و الاقتصاد الجزائري، توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ الأزمات الاقتصادية تثبت يوما بعد يوم عدم صحة المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، ومن بينها عدم تدخل الدولة، حيث تدخلت عدة دول لإنقاذ اقتصادياتها من آثار الأزمات المالية.
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تنتقل عبرها الأزمات المالية إلى العالمية، حيث تعتبر كالسلك الناقل للكهرباء.
- ✓ يتضح لنا أن الأزمات المالية أثرت على مختلف الدول و أظهرت الترابط الوثيق بين دول العالم ككل والحساسية الكبيرة بين مختلف القطاعات وخاصة بين القطاع المالي وقطاع التجارة الخارجية.
- ✓ الأزمات المالية مرحلة أساسية في الاقتصاد لا يمكن إزالتها ولكن يمكن التخفيف من أثارها وذلك عن طريق التعامل معها بأفضل طريقة، وقبل ذلك التنبؤ بها.
- ✓ الأزمات المالية تمس مختلف القطاعات، فأزمة 1929 مست الاقتصاد الحقيقي وتحديدا العرض، بينما مست أزمة 2008 القطاع المالي الخاص وتحديدا البنوك وشركات التأمين، وجاءت الأزمة المالية الحالية لتمس القطاع العام.
- ✓ تأثرت التجارة الخارجية الجزائرية بالأزمات المالية يكون بطريقة غير مباشرة، ويمس جانبين:

–**الواردات:** إن الأزمات المالية تؤدي إلى ركود اقتصادي ينجر عنه انخفاض الطلب ما يؤدي لانخفاض الأسعار وهو ما يعود بالنفع على الواردات الجزائرية مثلما حث في 2009 لما انخفضت الواردات الجزائرية بـ200 مليون دولار نظرا لانخفاض أسعار المنتجات في الأسواق العالمية.

–**الصادرات:** عكس الواردات فان الصادرات الجزائرية تتأثر سلبيا بالأزمات المالية نظرا لكونها تعتمد على منتج واحد وهو النفط فالأزمات المالية تؤدي لانخفاض الطلب على النفط وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة الصادرات الجزائرية.

ثالثا– اقتراحات و توصيات:

إن الآثار أو النتائج التي تم ذكرها سابقا تحتم على جميع الدول الإسراع لإيجاد حلول ناجعة و سريعة لتجاوز أثار الأزمات المالية، وفي هذا الشأن ارتأينا تقديم بعض المقترحات و جاءت كما يلي:

- ✓ العودة للاعتماد على الاقتصاد الحقيقي من اجل اعادة التوازن مابين الاقتصاد الحقيقي والمالي.
- ✓ الاعتماد على النظم الإسلامية والتي تعتمد على الشفافية والعدالة، وإعادة النظر في النظام المالي العالمي بعدما أثبت عدم نجاعته في مواجهة الأزمات.

- ✓ يجب على دول العالم تنويع ارتباطاتها الاقتصادية الخارجية خاصة في مجال التجارة الخارجية واحتياطات الصرف، وذلك من اجل تقسيم المخاطر وتجنب انتقال الأزمات إلى اقتصادياتهم.
- ✓ العمل على وضع خطة عمل على مستوى كل دولة لمواجهة آثار الأزمات المالية.
- ✓ المساهمة في الحد من تدهور أوضاع التجارة الخارجية العالمية.
- ✓ أما على المستوى الوطني فإن اعتماد الجزائر على مورد واحد هو الطريق الذي يجعل الأزمات المالية تصل إلينا، فعلى الجزائر أن تتخلص من هذه التبعية للمحروقات وتسعى لتطوير القطاعات التي تتمتع فيها بأفضلية نسبية لتحقق لها العوائد التي تحتاجها. فللجزائر من أغنى دول العالم، فهي من أكملها مواردا، ومن أكبرها مساحة، ومن أحسنها موقعا، ومن أجملها مناظرا،و من أشرفها تاريخا وأصحها دينا، أفلا تستحق أن يستيقظ أبناؤها من غفلتهم ليكونوا في مستوى أجدادهم وليرفعوا هذا الوطن إلى مصاف الكبار.

رابعا- أفاق الدراسة:

بعدما عرفنا مدى تأثير الأزمات الإقتصادية على التجارة الخارجية و معظم دول العالم، ارتأينا إعطاء مجموعة من المقترحات لتكون مواضيع بحث مستقبلية وهي كالتالي:

- ✓ تأثير الأزمات المالية على التجارة البينية العربية.
- ✓ أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وأثرها على المغرب العربي.
- ✓ أثر أزمة منطقة اليورو على استمرارية الاتحاد الأوروبي.

و في الأخير الحمد لله رب العالمين.

قـــائمة
المراجـــع

المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1. براهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية** و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 .
2. أحمد فريد و سهير محمد السيد حسن،**تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000،
3. أشرف محمد دوابة، **الأزمة المالية العالمية**، رؤية إسلامية، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة، مصر،2009.
4. بهاجيراث لال داس، **منظمة التجارة العالمية –دليل للاطار العام للتجارة الدولية**، دار المريخ لنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2006،.
5. جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2002.
6. جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، طبعة الرابعة، دار النهضة العربية،1990،
7. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2002 .
8. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2003.
9. سهير محمد السيد حسن ومحمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2005.
10. السيد احمد السيرتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2000.
11. شرف احمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
12. صاح صالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، دراسات اقتصادية، دار هومة 1993.
13. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989 ، دار الهدى، الجزائر، 1990 .
14. عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
15. عادل حشيش احمد، شهاب مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
16. عبد الرحمان يسري و لآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2005 .
18. عبد المطلب عبد الحميد، **الديون الصفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2009 .
19. عبد النبي إسماعيل الطوخى، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية للفائدة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر،2008 .

20.عبد لمطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،2001.

21.عريقات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999 .

22.العصار رشاد و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2000.

23.عماد صالح سلام، **إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية**، أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، الإمارات، 2002 .

24.فريد النجار، **البورصات و الهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 1998 – 1999.

25.فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001.

26.لسيد محمد احمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

27.محمد إبراهيم عبد الرحيم، **المتغيرات العالمية للمنظمات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2007.

28.محمود جاد الله، **إدارة الأزمات** ، دار اليمامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .

29.مروان عطوان، **الأسواق النقدية و المالي**ة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1993

30.مصطفى العمواسي، أحمد زهدي، تيسير أبو صيام، **الأزمة الاقتصادية العالمية**، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2009.

31.موسى مطر و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001.

32.ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة omc"أسباب الانضمام** ، النتائج المرتقبة ومعالجتها"، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003.

33.يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010.

ثانيا– المذكرات والرسائل:

1. ايت بشير عمار،**الازمات المالية واصلاح النظام النقدي الدولي**, رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر,السنة الجامعية 2001/2000,

2. بروك داودي، **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني**، دراسة قياسية على الجزائر الفترة 1967–2006، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007–2008،

3. حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

4. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006

5. سامية فلياشي، **الانتقال من gattالى omc وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1999-2000 .
6. سامية فلياشي، **الانتقال من gattالى omc وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1999-2000 .
7. سلطان أبو علي ، **الأزمة التمويلية و انعكاساتها على مصر** ، سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، القاهرة.
8. شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة-1989-2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.
9. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013.
10. قسوم ميساوي الميلود، **دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر، و ذلك للفترة الممتدة 1978-2006**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

ثالثا- المقالات، المداخلات والتقارير:

1. احمد اويحي، الأزمة المالية العالمية تشكل إنذارا للمرور إلى اقتصاد مبني على الإنتاج، مقالة دون سنة وبلد النشر.
2. أرمينيو فراجا، السياسات النقدية أثناء الانتقال إلى سعر الصرف المعوم، تجربة البرازيل الأخيرة، مجلة التنمية و التمويل، صندوق النقد الدولي، العددالأول، 2000 ،
3. بالرقي تيجاني ، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على اقتصاديات دول المينا و أسبابها في ضوء روحات مفكري الإقتصاد الإسلامي ، ملتقى دولي حول : الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة الدولية ، المنعقد بتاريخ : 21/20 أكتوبر 2009 ، جامعة سطيف ، الجزائر .
4. بن نعمو حمادو، أزمة الرهن العقاري , أسبابها وتداعياتها، على الخط:
benamoun_hamadou@hotmail.com.
5. رشيد طواهري، الجزائر نجحت في حماية اقتصادها من صدمة الأزمة المالية، مقالة دون سنة وبلد النشر.
6. طالبي دليلة وآخرون، الأزمة المالية الراهنة و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مداخلة على الخط:
Talebdalila2005@yahoo.fr.
7. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و التنبؤ بالأزمة و فرص الاستثمار المتاحة في ظلها و الحلول الممكنة لمواجهتها، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي خول الأزمة المالية والاقتصادية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20و 21 أكتوبر2009 .

8. قدي عبد المجيد ، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 2009 .
9. مبارك بوعشة ،إستراتيجية التعامل مع مراحل الأزمة، الملتقى الدولي إدارة الأزمات في ضل اقتصاد المعرفة، جامعة سكيكدة.
10. محجوب بدة و آخرون ، تأثير الأزمة على الدول العربية و منظمة أوبك ، مجلة الأبحاث الاقتصادية العدد 12 ، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.
11. ناصر مراد، أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة–حالة الجزائر– ، على الخط nacermourad@yahoo.fr
12. نعيم ابراهيم الظاهر، ادارة الأزمات، مدخل متكامل، اثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

المواقع الالكترونية:

1. http://www.elkhabar.com/ar/ / تاريخ الاطلاع 2017/05/12، على الساعة:14:15.